

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر : 1990-2012

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة و إدارة محلية.

إشراف الأستاذة:
سالمي سلاف

إعداد الطالبتين:
عدلاني صافية
زياني ذهبية

لجنة المناقشة:

أ/ غارو حسية.....رئيسا
أ/ سالمى سلاف.....مشرفا
أ/ غنام فايزة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر و تقدير

الحمد لله على عظيم فضله و كثير عطاءه و له نسجد سجود الحامدين
الشاكرين لأن و فقنا لإتمام هذا العمل.

انطلاقاً من الحديث النبوي الشريف " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "
نتوجه بشكرنا الجزيل و عرفاننا الخالص إلى كل أولئك الذين علمونا
و صبروا في تعليمنا طوال مشوارنا الدراسي، أساتذتنا جزاهم الله كل
خير . و في هذا المقام نتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذة الفاضلة سالمى
سلاف ، على قبولها الإشراف على هذه المذكرة ، فلها منا أصدق
و أسمى عبارات التقدير و الاحترام .
كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أنوار دربي إلى أعز الناس ، الوالدين الكريمين:

أمي و أبي

أمي الغالية رمز الحنان و التضحية

أبي الذي منحني الرعاية و الأمان.

تعبيرا عن حبي العميق لهما ، و شهادة اعتراف لما بذلاه من جهد

و سهر لحسن رعايتي و تربيّتي أطال الله عمرهما.

إلى أخوتي الأحباء

إلى كل أصدقائي و صديقاتي

إلى من عشت معهم أحلى ذكريات

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

أهدي ثمرة جهدي .

صافية

الإهداء

أهدي هذا العمل وثمره هذا الجهد:
من عميق قلبي إلى أنوار دربي
إلى مصابيح قلبي
إلى مكامن حبي
إلى اعز الناس الوالدين الكريمين: أمي وأبي
أمي الغالية منبع العطاء والحنان ورمز التضحية التي أحي لها
وأعيش من أجلها حفظها الله لنا وأطال في عمرها.
إلى أبي قدوتي في الحياة الذي منحني الرعاية والأمان حفظه الله
ورزقه دوام الصحة والعافية.
إلى إخواني وأخواتي وأخص بالذكر أختي الصغيرة الغالية ووردة
حياتي التي وقفت معي وساندتني طول إنجازي لهذا العمل.
إلى رمز المحبة والاحترام والعطاء ومن قاسمني هموم إنجاز هذا
العمل وصبر معي طول مشواري الدراسي، زوجي وشريك
حياتي "طاهر".
إلى برعومة حياتي ونور عيني، ابنتي الكتكوتة أميليا إلى جميع
الأقارب الكرام

ذهبية

ملخص:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني ودوره في تجسيد التنمية المحلية، حيث يعتبر المجتمع المدني مجموعة من المنظمات التي تعمل مستقلة عن سلطة الدول وتنتم بالطوعية، أما التنمية المحلية فهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسن نوعية الحياة لعموم الناس. كما سعينا في هذه الدراسة إلى تحديد وتبيان العلاقة بينهما (المجتمع المدني والتنمية المحلية) إذ يعد المجتمع المدني أحد أهم الركائز التي تساهم في ترشيد العملية التنموية كونه يشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة. إلا أن هذه الدراسة سمحت لنا بالوقوف على مجموعة من التحديات التي تواجه المجتمع المدني وتقلص من درجة فعاليته في أداء وظائفه.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

المطلب الثاني: نشأة المجتمع المدني.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني.

المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والمفاهيم المتشابهة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: السيرورة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري.

المطلب الأول: المجتمع المدني أثناء الاستعمار.

المطلب الثاني: المجتمع المدني بعد الاستقلال.

المطلب الثالث: مرحلة التعددية السياسية

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف وأسس التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الثاني: محاور السياسة التنموية المحلية في الجزائر.

المطلب الثالث: واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: أهمية المجتمع المدني في ترسيخ التنمية المحلية.

المطلب الثاني: المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية.

الفصل الثالث: معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله لتجسيد التنمية المحلية.

المبحث الأول: معوقات البيئة الخارجية.

المطلب الثاني: معوقات البيئة الداخلية.

المبحث الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: أسس المجتمع المدني.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.

خاتمة.

مقدمة

شهد العالم منذ بداية التسعينيات تزايد الاهتمام الشعبي و الدولي بالمجتمع المدني ، و أصبح الحديث عنه في مختلف الفعاليات، إذا يعتبر أداة تساعد على إبراز نشاطات الأفراد و تمكينهم في المجال العام بعيدا عن مؤسسات الدولة .

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الجزائر مع التحولات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري منذ عدة سنوات.و تتجلى هذه التحولات في الانتقال من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي الذي يقوم على تقليص دور الدولة ، كما كان للضغوطات الخارجية دورا في دخول الجزائر في الحركية العالمية ، حيث بدأ التغيير والتحول في تطبيق إصلاحات فتحت الأبواب أمام المجتمع المدني، بعد عقود من سيطرة الدولة واحتكارها لكل جهود التنمية، حيث لم تترك الفرصة للمبادرات الفردية في عملية التنمية، لكن الإصلاحات التي قامت بها الدولة أثرت سلبا على بعض الفئات الاجتماعية بسبب تدني المستوى المعيشي لها وظهور عدة ظواهر اجتماعية ، ما أدى إلى تصنيف الجزائر في المراتب الأخيرة حسب تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ما أدى إلى استخدام مفهوم المجتمع المدني وغيره من المفاهيم الأخرى التي ظهرت في الخطاب الرسمي والدعوة إلى تفعيلها، كونه القاعدة الأساسية لمشاركة المجتمع في الشؤون العامة. ولقد أصبح للمجتمع المدني دورا ضروريا في تقدم الشعوب في جميع النواحي، حيث يساعد على تكريس الديمقراطية كما يبرز دوره في كونه يساهم في دفع وتيرة النمو، حيث يعد قطاعا ثالثا إلى جانب كل من القطاع العام والقطاع الخاص. إذ اهتمت به الجزائر كونه يدعم الدولة في دورها التنموي وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، حيث سنتطرق إلي أهم ما قامت به الجزائر في مجال التنمية.

أهمية الدراسة:

لقد أخذ موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية حيزا معتبرا من اهتمام الباحثين والدارسين في مجالات متعددة ولعل المتمعن في الموضوع المعالج في هذه الدراسة ، يقف منذ الوهلة الأولى على الأهمية العلمية له، حيث أنها تهدف إلى تبيان دور فواعل المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية في بلادنا الجزائر، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع من خلال منظور السياسات العامة، والذي يفتح الباب لتقييم الشراكة بين المجتمع المدني والدولة، إلى جانب أن هذه الدراسة تسمح بفتح النقاش حول واقع المجتمع المدني محليا.

أهداف الدراسة:

- محاولة إيجاد روابط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية، ومدى مساهمته في تحقيقها.
- محاولة التطرق إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر.
- البحث في موضوع التنمية التي تعتبر هدفا للرشادة المحلية.
- البحث في واقع التنمية المحلية في الجزائر.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تحيط بالباحث جملة من الأسباب تجعله يفضل موضوعا عن الآخر خاصة إذا تعلق الأمر بالدراسات الأكاديمية، لكن لا تخرج كلها عن الأسباب الموضوعية والذاتية التي يمكن تحديدها على النحو التالي:

الدوافع الذاتية:

- مساهمة هذه المذكرة في إثراء المكتبة الجامعية ومنه إفادة طلبة القانون والعلوم السياسية.
- الرغبة في الاهتمام بموضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية.
- كون هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص المدروس (الإدارة المحلية)
- ميولات شخصية لهذا الموضوع.
- الرغبة في معرفة العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية.

الدوافع الموضوعية:

إلى جانب الدوافع الذاتية هناك أخرى موضوعية تمثلت في أهمية موضوع بحثنا التي تعتبر محاولة لعرض و تحليل دور المجتمع المدني و مساهمته في ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المجتمع . و هذا عن طريق استعراض واقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال عدة مؤشرات و نطاق مكاني محدد، يتمثل أساسا في معرفة نقاط قوة أو ضعف منظماته على المستوى المحلي . و كذلك ضرورة إشراك فواعل أخرى إلى جانب الدولة في تسيير الجماعات المحلية و السعي إلى تفعيل التنمية المحلية فيها كالمجتمع المدني.

إشكالية الدراسة:

منذ إقرار التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989، برز مصطلح المجتمع المدني و ظهرت العديد من الجمعيات و التنظيمات التي تعمل على تحقيق التنمية في جميع أشكالها، حيث باتت هذه الأخيرة من المواضيع المهمة التي يهتم بها المجتمع المدني، وهدفه الأساسي تحقيق التنمية المحلية حيث أصبح هذا المفهوم من القضايا التي تشغل الباحثين و المسؤولين اليوم.

و هذا ما نحاول تحديده من خلال تبيان العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

و تحت هذه الإشكالية الرئيسة تدرج الأسئلة الفرعية التالية :

ما المقصود بالمجتمع المدني و التنمية المحلية ؟

و فيما تتجلى العلاقة بينهما ؟

- ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر ؟

- هل تساهم منظمات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر ؟

- ما هي أهم المشاكل التي تعيق عمل المجتمع المدني ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات الجزئية

التالية:

1- كلما زادت فعالية المجتمع المدني ، كلما أدى ذلك إلى تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

2- كلما كان المجتمع المدني مستقلا، كلما ساهم بشكل فعلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

3- يرتبط تحقيق المجتمع المدني للتنمية المحلية بالتطور و التحسن الاقتصادي في البلاد.

منهجية الدراسة :

للإجابة عن إشكالية البحث، يجب إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث، والتي

يتم اختيارها على أساس الأهداف الموضوعية للبحث وطبيعة الموضوع والهدف المرجو منه، ومن أجل

أن تكون الدراسة شاملة ووافية قدر المستطاع تم الاعتماد على المناهج و الإقتربات التالية:

• **المنهج التاريخي:** يعتبر من بين مناهج البحث العلمي، وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل

وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

فبواسطته يفهم التاريخ وبعاد بناء الحدث، وعن طريق تأمل تاريخ البشرية، استطاع الفكر الإنساني أن

يبلور منهاجا تاريخيا سمح له باستيعاب ماضيه وتوظيفه لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وعليه فإن الاستئناس بهذا المنهج يساعد على الإلمام بمسار منظمات المجتمع المدني في الجزائر من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا يتم إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد على هذا المنهج في وصف تحليل تأثير منظمات المجتمع المدني بالتنمية المحلية في الجزائر، ودراسة مساهمته (المجتمع المدني) في تحقيقها (التنمية المحلية).
- **منهج دراسة الحالة :** الذي يقتضى التعمق في دراسة الوحدة بغية الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات بين أجزاء الوحدة، والوحدة في هذه الدراسة هي الدولة الجزائرية متناولين المجتمع المدني فيها ودوره في تحقيق التنمية المحلية.
- اقتضت طبيعة الدراسة توظيف بعض الاقتربات المستخدمة في حقل العلوم السياسية والملائمة لإشكالية البحث وهي:

- **الاقترب النسقي:** إذ يفيدنا هذا الاقترب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي، ومدى استجابة النظام للمدخلات السياسية الداخلية بما في ذلك الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين السياسيين.

- **الاقترب الوظيفي** الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية ومنها تنظيمات المجتمع المدني، وكذا يساهم في تحديد العلاقات بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين.

- **الاقترب المؤسسي:** لشرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع ذلك أن الترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، حيث أن تلك الترتيبات توجد في المساحات التي تتصارع فيها قوى المجتمع إلى جانب إيجاد الشروط والموارد المتاحة، كما إن المؤسسات سوف تكون وسيط بين مصالح و قدرات فاعلي الدولة والمجتمع وعموما فإن الاقترب المؤسسي يرى أن السياسة هي ناتج

المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة بعين الاعتبار.

- **الاقتراب الاتصالي:** لتحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومدى انعكاسها على مستويات واتجاهات أداء المجتمع المدني من خلال قضية تجسيد التنمية المحلية.

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة كحيز مكاني دولة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي تتربع على مساحة 2.381.740 كم²، أكبر دولة من حيث المساحة عربيا وإفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق دولتي تونس وليبيا، ومن الجنوب دولة مالي، النيجر و التشاد، ومن الغرب المملكة المغربية والجمهورية الصحراوية، بتعداد سكاني قدره 39.5 مليون نسمة حسب إحصائيات 2015، حيث يتم إبراز المجتمع المدني كمتغير لا بد منه لكل عملية تنموية.
- **الحدود الزمنية:** أما زمنيا فتمتد الدراسة منذ 1990 إلى غاية سنة 2012، كون هذه الفترة عرفت انفتاحا سياسيا منذ إقرار دستور 1989 و بالتالي دخلت الجزائر مرحلة حديثة وظهور ما يعرف بالمجتمع المدني.

- **أدبيات الدراسة:**

إن الهدف الأساسي للدراسات السابقة هو تحديد الإشكالية المدروسة، وأدوات التحليل والنتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين الذين كانت لهم الأسبقية في معالجة مواضيع على شاکلة الإشكالية المطروحة للدراسة والتحليل في هذا السياق، ومن أبرز هذه الدراسات:

- 1- دراسة الباحثة حدة بولافة، في مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة لسنة 2011، تناولت فيها موضوع: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية

وبعد الاستقلال، والتي قامت بإبراز الفائدة الفعلية التي يمكن أن تنجم من العودة للتاريخ في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي والمدني في المجتمع الجزائري المعاصر، ورصدت هذه الدراسة الأدوات المختلفة للمجتمع المدني من خلال مراحل تاريخية مختلفة.

2- دراسة الباحث خنفري خيضر، في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لسنة 2010-2011.

درس فيها موضوع: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، توصل فيها إلى نتائج هامة لتحقيق التنمية المحلية، فلا يمكن أن تتحسن إلا بتوفر عنصر التمويل لذلك تطرق لهذا العنصر باعتبار كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر المعاملات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية.

3- دراسة الأستاذ أحمد رشيد في كتاب التنمية المحلية، والذي من خلاله عالج جوانب التنمية الإدارية والمحلية بصفة خاصة في الدول النامية.

4- دراسة الدكتور ناجي عبد النور، بعنوان "النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، لسنة 2006 في جامعة قلمة، يعالج في دراسته هذه إشكالية إنتقال النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، فيتعرض فيه إلى طبيعة النظام السياسي قبل التحول "الحزب، الجيش، الرئاسة" ثم إلى الأزمات السياسية "أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية" والأزمات الاجتماعية والاقتصادية كالعوامل المؤثرة على عملية التحول، ومن أهم مظاهر هذا التحول الإصلاحات الدستورية كدستور 1989، والسياسة (التعددية الحزبية) الانتخابات، التعددية الإعلامية والمجتمع المدني

هيكلة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة.

الفصل الأول: خصصناه للإطار النظري لكل من المجتمع المدني والتنمية المحلية، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني، حيث تعرضنا فيه للتطور التاريخي لهذا الأخير ووظائفه وخصائصه، بينما تناول المبحث الثاني موضوع التنمية المحلية، من خلال التعرض لنشأتها، مجالاتها، شروطها، إضافة إلى أهدافها .

أما الفصل الثاني: فقد خصصناه لواقع المجتمع المدني في الجزائر، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث. تطرقنا في المبحث الأول منه إلى السيرة التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للتنمية المحلية في الجزائر. أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لتبيان العلاقة بين كل من المجتمع المدني والتنمية المحلية.

أما الفصل الثالث: والأخير فقد تناول المبحث الأول منه معوقات المجتمع المدني أما في المبحث الثاني آليات تفعيل المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية في الجزائر

كانت خاتمة دراستنا عبارة عن خلاصة واستنتاجات

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي لاقت اهتمام العديد من المفكرين والباحثين رغم اختلاف اتجاهاتهم وغايتهم. وقد نظر إلى المجتمع المدني بكثير من التفاؤل والتشجيع على أنه جزء أساسي من كل محاولة للإصلاح والتنمية والنهوض بالمجتمعات. كون دور المجتمع المدني في التنمية بالغ الأهمية لارتباطه بها (التنمية) بمختلف أشكالها وميادينها ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثير والتأثير لكلا المفهومين. وعليه تعتبر تنمية المجتمع المدني محور العملية التنموية وذلك في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع المدني في التنمية خاصة في بعدها المحلي قسمت هذه الدراسة في فصلها الأول إلى مبحثين، إذ يتناول المبحث الأول تعريف المجتمع المدني، نشأته، خصائصه ووظائفه. أما المبحث الثاني فسيتمركز إلى التنمية المحلية، من خلال تعريفها والتطرق إلى بعض المفاهيم المشابهة لها وكذا أهدافها ومجالاتها.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

إن مفهوم المجتمع المدني لم يتطور دفعة واحدة، إنما تطور وتبلور على يد العديد من الباحثين والمفكرين، من خلال إسهاماتهم المختلفة في هذا الحقل. لذا سنطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمجتمع المدني وتطوره في الفكر العربي ثم نتجه بعد ذلك إلى إشكالية تأصيل هذا المفهوم في الدراسات العربية المعاصرة كما سيتم التطرق إلى ذكر أهم خصائص المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

1- تعريف المجتمع المدني

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح يلفظ باللغة الفرنسية *société civil* فتعني كلمة *société* مجتمع، أما كلمة *civil* فتعني المواطن وليست مشتقة من كلمة *civilisation* كما هو شائع¹.

- **مجتمع:** يعرفه القاموس الجديد للطلاب عل أنه: "مكان الاجتماع ويطلق مجازا على مجموعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل: المجتمع القومي والمجتمع الإنساني.
- **مدني** هو الحضري المنتسب إلى المدينة².

المجتمع المدني والمفاهيم المتشابهة

*التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

المجتمع المدني تعبير أصيل ولكنه يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والعاقل، الظالم والمظلوم، المتزمت والمتفتح، المعتدل والمتطرف، فهؤلاء جميعا يمكن أن يكونوا جزء من الأهل، من القوم. وكذلك

¹ عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولاية المسيلة و برج بوعريج" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2010-2011) ص16

² هاجر بوشوخ: "دور المجتمع المدني في رسم السياسة الإعلامية الجزائر سنة 2025" (رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012-2013) ص65.

فإن عبارة الجمعيات الأهلية تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري³ تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وإدارتها في المدينة. كما في البادية في إطار القبيلة والطائفة أو خارجها. في حين أن عبارة المجتمع المدني كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله تحمل معنى آخر يجعلها الطرف المقابل للدولة من جهة والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة الكنيسة من جهة أخرى. وذلك أن لفظ "مدني" هنا لا يحيل إلى "المدينة" بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب بل يحيل أيضا إلى معنى "المواطنة"⁴.

*التمييز بين المجتمع المدني و الأحزاب السياسية

تتشكل من التنظيمات الطوعية التي ينتظم فيها الإنسان، ويشغل المساحة بين المجتمع الطبيعي وبين الدولة أو المجتمع السياسي كما أنها تلعب في ذات الوقت دور حلقة الوسط التي تسعى إلى التعرف على احتياجات الجماهير في المجتمع الطبيعي وطموحاتهم، ومن ثم التعبير عن هذه الطموحات وتحويلها إلى ضغوط تفرض النظام السياسي الاستجابة لها، إذا كان الحزب في موقع المعارضة أو تحويله إلى سياسات تستهدف إشباع هذه الحاجات إذا وصلت⁵ هذه الأحزاب إلى السلطة⁶ وهي تسعى جاهدة للوصول إلى هذا الهدف عن طريق القيام بعدة أنشطة سياسية على رأسها المشاركة في الانتخابات والحصول على أكبر قدر من الأصوات . فالأحزاب السياسية، تحصر في غالب الأحيان اهتماماتها بالقضايا السياسية، بينما لا يهدف المجتمع المدني للوصول إلى السلطة، بل إلى مراقبتها، كما يهتم بالقضايا البعيدة عن السياسة، وإن مارست في الكثير من الأحيان السياسة، وذلك بتدخلها في توجهات السياسة العامة للبلاد أو قيامها باضطرابات ذات طابع سياسي بقصد مراقبة السلطة، لذا لا ينبغي إدخال الأحزاب السياسية ضمن مكونات المجتمع المدني⁷.

³ محمد ثامر كامل، المجتمع المدني والتنمية السياسية: الدراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي. ط1. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص ص، 27، 28.

⁴ نفس المرجع، ص 27، ص 28.

⁵ على ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان. ط1. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ص 155.

⁶ على ليلة، نفس المرجع، ص 155.

⁷ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 17.

بعدما تطرقنا إلى التمييز بين كل من المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وكذلك الفرق بين

المجتمع المدني والأحزاب السياسية، سنعرض جملة من التعاريف المتعلقة بالمجتمع المدني.

1- تعريف قاموس أكسفورد السياسي: حيث عرفه على أساس وظيفته وعلاقته بالمؤسسات

الاجتماعية والسياسية الأخرى. أي أنه مجموعة من المؤسسات التطوعية والهيئات التعاونية التي لا ترتبط

بالدولة ولا تتبع أسرة أو حزب أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية⁸

2- تعريف والزر: هو ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة

الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك، المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون

ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة.. الخ في

إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام هو حب الاجتماع الإنساني⁹

3- كارل ماركس (1818-1883): فعرفه بأنه: خلية التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية

البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، إنه فضاء للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر

الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.¹⁰

4- يعرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة،

أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في

عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات

الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو

⁸ صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصية والسلطة والغرب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012) ص35
⁹ فؤاد أبركان "المجتمع المدني في الجزائر... بين الخطاب والممارسة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المجتمع المدني

والمسار الديمقراطي في الجزائر، جامعة مولود معمري .

¹⁰ غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ط1 (غزة مركز الدراسات النقد العربي، 2004) ص40

لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" ¹¹

5- كما عرفه سعد الدين إبراهيم بأنه : " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف" ¹².

بمعنى أن المجتمع المدني يلعب دور الوسيط بين أفراد المجتمع و الدولة و يعمل على تحقيق مصالحهم، بطرق سلمية .

و في ضوء التعارف السابقة يمكن أن نقول أن المجتمع المدني:

- مجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده.
- يشتمل على مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية
- منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير ربحية .
- يمارس نوعا من الرقابة على الدولة من خلال عدد من الضوابط .
- قبول الاختلاف بين الذات و الآخرين ¹³.

إلا أننا يمكن أن نعرفه بأنه: تلك التنظيمات المختلفة التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة

الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، وتتسم بالإرادة والطوعية

¹¹سوفيان رميلاوي . "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر" . (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ، 2010) ص 17.

¹² مرسى مشري: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله، جامعة الشلف الجزائر، 2008). ص110.

¹³ محمود أبو النصر مدحت، إدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، (مصر الجديدة، إيتراك للنشر والتوزيع 2007) ص710.

المطلب الثاني:نشأة المجتمع المدني

أولاً :المجتمع المدني في الفكر الغربي

كون المجتمع المدني يضرب جذوره إلى الثقافة الغربية في أصولها القديمة ، إذ تمتد جذوره إلى الفكر اليوناني و تحديدا إلى الفيلسوف أرسطو، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور بشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر و الثامن عشر، و الذين عبروا عن إرادتهم في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى و إعلان القطيعة على النظام القديم جملة و تفصيلا و القيام بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة

و مخالفة ، و لقد شكلت إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي أولى الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي آنذاك في أبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع¹⁴.

فقد كان **توماس هوبز** * بقوله بدنيوية كل حكم هو الذي دشّن أول مفاهيم العقد الاجتماعي المركزية بمعانيها المعاصرة.

رأى **هوبز** في غياب الدولة الحالة الطبيعية و في حالة التعاقد حالة شعور الأفراد بضرورة حماية أنفسهم من اللاعدل و اللامساواة و بالتالي النزاع و الاقتتال التي تفرضها عليهم حالة الطبيعة. و باحتكام الأفراد إلى التعاقد فهم يحتكمون إلى العقل في مقابل الحالة الطبيعية التي ينعدم فيها العقل : حالة الطبيعة و الأفراد بتعاقدهم يتنازلون طوعية عن حريتهم لصالح الدولة ، إحدى خلاصات "هوبز" التي ستترك بصمة¹⁶ في تاريخ تطور المفهوم ، هي اعتباره أن المجتمع لا يتحقق إلا عبر المجتمع السياسي التعاقدي و بالتالي عبر المجتمع المدني.

¹⁴ عبد السلام عبد الآوي ، مرجع سابق ص 20

* هوبز: (1588-1679) يعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن 17 في إنجلترا و أكثرهم شهرة خاصة في المجال القانوني. كذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسير الكثير من القضايا المطروحة في عصرهم.

¹⁶ عاطف أبو السيف، المجتمع المدني و الدولة قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني ط1الأردن ، دار الشروق للنشر و التوزيع 2005

و الفرد لا يذوب تماما في الإدارة العامة التي يشكلها المجتمع المدني ، فالمجتمع المدني مجموع الإرادات المتنافرة متجسدة في إرادة تمثل المصلحة العامة ، إن ما تطمح هذه العبارة الأخيرة للتأكيد عليه هو أن الفرد يبقى رغم التعاقد هو جوهر المجتمع المدني¹⁷

أما **جون لوك*** كان مباشرا وصريحا في رفضه لمفاهيم المجتمع الإقطاعي،و لذلك فقد كانت رؤيته مغايرة لكل من سبقوه حينما أعلن أن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية و المساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

لقد تميز جون لوك بوضوحه فيما انتهى إليه ، فالتعاقد الاجتماعي عنده غاية معلومة لا تكون مع العبودية و الخضوع فهما نفي لتلك الغاية و إقصاء لها ، فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح و الملكية الخاصة و إلغاء النظام الملكي المطلق الذي لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق في الأساس من مبدأ الإرادة الحرة¹⁸

أما بالنسبة "لجان جاك روسو" * فهو يرى أن حالة الطبيعة لا شرا خالصا ولا خيرا خالصا، و بالتالي فهو يقف و سطا بين هوبز ولوك في وصفه لحالة الطبيعة ، غير أن حالة الطبيعة عنده تتكون من عدة مراحل، ففي البداية سادت المساواة المطلقة و عاش الإنسان في شبه معزل عن الناس ، يتمتع ببساطة الحياة ، و لم يكن في حاجة ماسة إلى الآخرين ، لكن و بمرور الوقت و نتيجة لدخول الأفراد في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض بدأت المشاكل و الصراعات ، خاصة في ظل قلة الموارد و ندرتها ، فضلا عن ظهور الملكية الخاصة²⁰.

¹⁷ عاطف أبو السيف، مرجع سابق، ص24.

¹⁸ غازي الصوراني، مرجع سابق، ص33

*جون لوك:(1704-1632) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي.

¹⁹ * جون جاك روسو هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي يعد من أهم كتاب عصر العقل.

²⁰ محي الدين بياض ،" المجتمع المدني في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية (مذكرة ماجستير في الدراسات المغاربية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة. السنة الجامعية 2011 / 2012) ص 20 .

لا يوجد مقطع أكثر شهرة في نظرية العقد الاجتماعي من قول روسو: "إن الشخص الأول الذي

صور أرضاً و قال هذه لي ووجد أناساً بسطاء ليصد قوه كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني".

هذا ما جسد انتقال الإنسان من كونه إنسان الطبيعة إلى كونه إنسان الإنسان ، و الملكية هي خالقة الحاجة للمجتمع المدني حيث توجب وجوده لتجاوز حالة اللا مساواة بين البشر من خلال وصفة سحرية تتمثل في العقد الاجتماعي الذي يقوم فيه الأفراد بالتنازل عن كامل حقوقهم لكل الجماعة التي تتجسد و

تحسين الإرادة العامة²¹

جاءت نظرية هيجل حول المجتمع المدني مختلفة إلى حد كبير عن نظريات سابقة من أعلام

العقد الاجتماعي، فقد كان معادياً نسبياً لأهداف المجتمع المدني²² لأنه أعطى الأولوية في إصلاح

المجتمع و بلوغ الفضيلة و الحرية و تحقيق التنظيم ، إلى الدولة التي تتمثل وظيفتها في المصالح العامة

بدل المصالح الشخصية التي يسعى لتحقيقها أعضاء المجتمع المدني و روابطه دون اعتبار كبير

لمصالح الآخر.

كون المجتمع المدني يتكون من أفراد لا تجمعهم مصالحهم الخاصة ، دفعت هيجل إلى الاعتقاد

بأن المجتمع المدني ليس شرطاً²³ و إطار للحرية و هنا فإن هيجل يفصل بين المجتمع المدني و الدولة

، لأن مصالح الطرفين متناقضة و متباعدة ، تبنى هيجل فكرة أدام سميث وزملاؤه من مفكري التنوير

الاسكتلنديين التي ترى أن السعي نحو تحقيق المصالح المادية و الاقتصادية الشخصية ، يؤدي إلى

المصلحة العمومية²⁴ .

²¹ عاطف أبو السيف، مرجع سابق، ص25.

²² عبد الله بوضويرة " الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب "رسالة دكتوراه ، كلية العلوم

الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع 2010، 2011) ص 49.

²³ نفس المرجع ص 50.

²⁴ نفس المرجع ص 51 .

حيث يعرف هيجل المجتمع المدني بأنه " مجال إشباع الرغبات و الحاجات من خلال العمل . و هو مجال يؤطره الحق و التعاونيات ²⁵ والدولة كما يراها هيجل هي الميدان الأخلاقي للكلية والتكامل الذي يختتم الضرورة المتحكمة بالمجتمع المدني وحق الخصوصية السائدة فيه ²⁶ وهي استكمال للحظة العائلية ولحظة المجتمع المدني، لأنها تقف بمعزل عن الاثنين ²⁷

إن مساهمات هيجل المهمة في نظريات المجتمع المدني أتاحت له تصور هذا المجتمع بصيغة مختلفة جذريا عن سابقه وذلك ²⁸ بسبب وجود نظام اقتصادي قائم على السوق، ويتكون من أشخاص مستقلين، لهم مصالحهم التي تعد متميزة عن الدولة، والناس برجوازيون في هذا المجتمع المدني لأنهم يعنون بمصالحهم الخاصة. ولكن حتى لو كان منطق الدولة مختلفا فإنها لا تستطيع أن توجد بمعزل عن المجتمع المدني ²⁹

أما كارل ماركس* فقد انطلق من تحليل هيجل للمجتمع المدني، لكن استفاد منه في نقد الدولة، بينما استعمله هيجل لإضفاء الشرعية عليها، حيث يرى ماركس أن الدولة بنية فوقية للمجتمع المدني، وإذا كان المجتمع المدني يعد مجالا للمصلحة الخاصة والأناية بحكم النظام الاقتصادي يسير على أساس قوانينه، فإن الدولة تكون كذلك ³⁰ .

فالمجتمع المدني الذي تحدث عنه هيجل لا يمكن أن يوجد بشكل تطوعي ويكون مستقلا عن الدولة، مادامت الطبقة البرجوازية تمسك بزمام الحكم وتسيطر على وسائل الإنتاج ³¹ فالمجتمع المدني عند

²⁵ محمد الغيلاني " المجتمع المدني : حججه، مفارقاته و مصائره ط1 (لبنان: دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع) 2004 ص 185.

²⁶ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008) ص 249.

²⁷ نفس المرجع، ص 250.

²⁸ نفس المرجع، ص 254.

²⁹ نفس المرجع، ص 255.

³⁰ ليلة على، مرجع سابق، ص 36.

³¹ مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق"، دراسات 24، ص 5.

"ماركس" هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر نقده لهيجل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة.

كما أن المجتمع المدني عنده (ماركس) عموما يمثل مجالا للتنافس الاقتصادي ومسرحا للتاريخ³²

أنطونيو غرامشي: * فيما يتعلق بتطور مفهوم المجتمع المدني فقد استعار غرامشي مصطلح المجتمع المدني والمجتمع السياسي من منظومة الفكر البرجوازي، وتحديدًا من كتاب "هيجل" وإن أصبح المفهوم لديه منقطع الصلة عن دلالاته السابقة.

على هذا النحو يتمثل الجديد في تحديد غرامشي للمجتمع المدني في أنه لم يعد مجالًا للمنافسة الاقتصادية، كما ذهب هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة. بل أضحى مجالًا للتنافس الإيديولوجي كان المجتمع المدني لدى ماركس يتطابق مع البنية التحتية. فإن تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدي حتماً إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية. فالبنية التحتية لدى ماركس هي المهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية. على هذا النحو تعد الإسهامات التي قدمها غرامشي لمفهوم المجتمع المدني من أكثر التطورات التي قدمت فيما يتعلق بالمجتمع المدني. حيث يرى أن الدولة والمجتمع المدني هي آليات لتحقيق استقرار سيطرة البرجوازية³³

الكسيس دي توكفيل: (1805-1859)

انعكست ازدواجية توكفيل * بإزاء الثورة الفرنسية في إدراكه أن "النظام القديم" كان يتقهقر تقهقرا مؤكداً أمام زحف المساواة والديمقراطية، لكنه شارك مونتسكيو مخاوفه من السلطة المركزية، وأراد الحد من نطاقها بالمؤسسات المحلية والتجمعات الطوعية، وأن المجتمع المدني عنده إنما يحمي التحرر، لأنه كان

³² ليلي عمارة، "دور المجتمع المدني في التنمية السياسية" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر 2012-2013) ص 10.

³³ ليلي على، مرجع سابق، ص 49.

*-أنطونيو غرامشي: (1891-1973) فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي عمل ناقدًا مسرحيًا عام 1916، انضم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي.

قائما على النزعة المحلية والخصوصية والامتياز الراسخ، كان بمستطاع توكفيل، غير المعني نسبيا بالحيوية الداخلية للاقتصاد، أن يدعم السوق خارج مخططه لان فرضيته عن مساواة الأمريكيين أزلت على نحو مؤثر الاقتصاد من النقد الديمقراطي، وكان طرح مثل هذا الجزم في العام 1830 إشكاليا، وعلى أي حال ³⁴ لم تكن أي هذه الأفكار لتحول دون عودة بعض المثقفين الأوروبيين مرة أخرى إلى توكفيل وإلى تصوره المثالي عن أمريكا³⁵

على عكس هيجل لا يرى توكفيل أن الديمقراطية تمثل نفيا لمجتمع مدني حيث لم يعد الخيار دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثله، وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة الى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه، ويصبح الموضوع عند توكفيل موضوع دولة ديمقراطية تتعايش في الوقت نفسه وتتوازن مع مجتمع مدني يحدها و يكملها ³⁶

ثانيا : المجتمع المدني في الوطن العربي

إن ما يجدر ذكره حول المجتمع المدني في الفكر العربي هو أنه رغم شيوع استخدام هذا المصطلح في الخطاب الفكري و السياسي العربي ، إلا أنه يعاني من الإختلاط و الإختلاف و ضعف التأصيل النظري ، رغم كونه موضوع العديد من الندوات و الملتقيات الفكرية ، كما أنه محور إهتمام العديد من المفكرين أمثال : سعد الدين إبراهيم ، أمانى قنديل ، أحمد شكر الصبحي ، برهان غليون و غيرهم ممن تناولوا المجتمع المدني بالإهتمام و البحث ، غير أن هذه الجهود لم ترقى إلى مستوى وضع معلم نظرية علمية عربية ، أو خلق مدارس تؤطر الإختلاف و التنوع ضمن إتجاهات علمية واضحة ، و إنما بقيت جهودا

³⁴ جون اهرنبرغ، مرجع سابق، ص322.

³⁵ نفس المرجع، ص223.

أليكس توكفيل: (1805-1859): مؤرخ ومنظور فرنسي، اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي أشهر آثاره "الديمقراطية الأمريكية " والنظام القديم والثورة.

³⁶ مصطفى قاسم "التعليم والمواطنة، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ط1 (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006) ص45.

فردية متشعبة تجعل من الصعوبات بـمكان العثـور على نماذج مماثلة لموافق الفكر العربي المعاصر إزاء مفهوم المجتمع المدني على عكس الحال بالنسبة للفكر العربي³⁷

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني

بعد أن استعرضنا تاريخية المفهوم، والمنظومة المفاهيمية التي انبثقت منها والتعريفات المعاصرة، ومن هذا التحليل السابق سوف نحاول تبيان مقومات المجتمع المدني، أي تلك الخصائص أو السمات. ومن أهم هذه الخصائص:

- 1- **التعددية التنظيمية:** وتعني وجود المكونات أو العناصر المختلفة للمجتمع المدني أو على الأقل عدد كبير منها ، حيث أن هذه المكونات تمثل البنية التحتية³⁸ للمجتمع المدني، وينفـى وجود هذا المجتمع بدونها، ومن هذه المكونات، المنظمات السياسية كالأحزاب وجماعات حقوق الإنسان، والمنظمات المهيمنة كالنقابات، والمنظمات الثقافية كاتحادات الكتاب والمتقنين والمنظمات الاجتماعية³⁹ .
- 2- **الاستقلال:** بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجب نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤيا السيطرة⁴⁰ ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

- **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:** ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدمائية أو الإنتاجية.

³⁷ جهيدة شاوش إخوان ، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعية مدينة بسكرة أنموذجا ، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في علم الاجتماع تخصص علم إجتمع التنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، (2014، 2015) ص ص 72 73.

³⁸ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص54.

³⁹ نفس المرجع، ص55.

⁴⁰ محمد أحمد براوي، "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية" (مطبعة زانا، 2007) ص14 (دين)

- الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها

وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.⁴¹

3- **اللاربحية:** هناك بعض الاختلافات فيما يتعلق باعتبار المنظمات الهادفة إلى الربح من منظمات

المجتمع المدني أم لا، مع العلم بأنها يمكن أن تغلب الدوافع الربحية الخاصة على الصالح العام، لكن من

الضروري أن يقوم قطاع المجتمع خارج اعتبارات الربح القائمة في السوق، والسبب المنطقي لذلك هو أن

جزءا كبيرا من هذا القطاع جاء ليخفف من وطأة تنافسية نظام السوق، ومع استبعاد الربح يظل أساس

التلاحم بين الأفراد في هذا القطاع هو التضامن من أجل تحقيق الهدف المتفق⁴² عليه وهو ليس الربح

بالطبع، وإنما فهم معين للخير العام للمجتمع: صحته، بيئته، ثقافته... الخ⁴³

4- **تأسيس منظمات المجتمع المدني** يستند إلى الفعل أو العمل التطوعي الحر، حيث يتجمع

مجموعة من الأفراد الذين يرغبون في القيام بعمل معين، طوعية وعلى غير توقع لعائد أو أجر⁴⁴

5- **التفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني:** ويشير هذا العنصر إلى عدم وجود صراعات داخل

المؤسسة تؤثر على نشاطها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة

نشاطها وممارستها تحل بطرق سلمية كلما ازداد تطور المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على

أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة⁴⁵.

⁴¹ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 19.

⁴² مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 56.

⁴³ نفس المرجع، ص 56.

⁴⁴ ليلة على ، مرجع سابق، ص 204.

⁴⁵ محمد بوليفة، علاء الدين الغول "دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر" (مذكرة ماجستير في تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية: 2012-2013) ص 18.

المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني.

للمجتمع المدني العديد من الوظائف من بينها:

- 1- تجميع المصالح: عن طريق بلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه أعضائه وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية⁴⁶.
- 2- حسم وحل الصراعات بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، فتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الاجتماعي.
- 3- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها⁴⁷.
- 4- إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية .
- 5- نشر ثقافة مدنية: وهي في مجملها تجعل المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية و مدرستها⁴⁸ تعد التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني، إذ يمكن لأي من وحدات المجتمع المدني أن تؤدي وظيفة التنشئة السياسية للبشر الذين ينتمون لها، أو تقوم بخدمة أو إشباع احتياجاتهم من خلال تدريبهم على أسس المشاركة السياسية السليمة.
- 6- السعي لتبني الآليات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة من أجل تمكين البشر المهمشين اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا حتى يندمجوا في المجرى العالمي الشامل سعيا باتجاه عالم شفاف و عادل ينتقي فيه التسلسل والاستغلال⁴⁹ .
- 7- ملأ الفراغ في حالة انسحاب الدولة او غيابها.
- 8- تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع.⁵⁰

⁴⁶ رابح لعروسي "أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر" مجلة النهضة" مصر، العدد2، السنة 2009، ص199.

⁴⁷ عبد السلام عبد اللاوي: مرجع سابق، ص18.

⁴⁸ ليلة على، مرجع سابق، ص67.

⁴⁹ نفس المرجع، ص68.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تمهيد

شغلت قضية التنمية المحلية اهتمام الكثير من سياسيي العالم وعلمائه، حيث انتقل مفهوم التنمية المحلية إلى حقل السياسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطور البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة.

فمنذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصدرت مسألة التنمية المحلية الاهتمام كقضية مركزية خاصة بالنسبة للدول النامية.

وفي محاولة للتعريف بمفهوم التنمية المحلية لابد من التطرق أولا إلى مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المتشابهة، إضافة إلى تعريف مبادئ التنمية المحلية، مجالاتها وأبعادها إضافة إلى الشروط والأهداف.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والمفاهيم المتشابهة

أولاً: مفهوم التنمية

أ - التعريف اللغوي

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ويختلف المقصود بمفهوم التنمية من غيره من المصطلحات مثل النمو، مثلاً في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة، ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع إنتاجية كل من هذه العوامل.⁵¹

⁵⁰ سفيان رميلاوي ، مرجع سابق، ص 22.

⁵¹ خيضر خفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 1993)، ص 06.

فنمو الشيء يعني زيادة أو تغييره من حال إلى حال أفضل،⁵² كما تتم عملية النمو على نحو تلقائي

وطبيعي.⁵³

أما التنمية فتعني تنمية الشيء بوجود فعل يؤدي إلى نمو، أي أن فيها عنصر التعدد والفعالية،

وبالتالي فإن العملية تشتمل على النمو والتغيير.⁵⁴

ب- التعريف الاصطلاحي:

من الناحية الاصطلاحية يتضمن معاني وأمور كثيرة يختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، وباختلاف تخصصات من يتناولوه بالدراسة والتحليل، حيث شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية.⁵⁵

من هذا المنطلق يشير تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية إلى أن المسلم به عموما، هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة. تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي، وما هو مادي، ويذكر التقرير في موضع آخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل.

على الرغم من أن مفهوم التنمية قد ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي إذ توصف بأنها عملية النمو

الشاملة التي عادة ما تكون متنوعة بتغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية،⁵⁶ إلا أن حاجات الإنسان المتنوعة والمتعددة قد أدت إلى توسيع مجال مفهوم التنمية حيث اشتمل على قضايا اجتماعية، سياسية،

⁵² - أحمد رشيد، التنمية المحلية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1986)، ص14.

⁵³ - خيضر خفري، مرجع سابق، ص4.

⁵⁴ - نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. ط.2 (1978)، ص، ص210، 315.

⁵⁵ - سليمان الرياشي وآخرين، الأزمة الجزائرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 173.

⁵⁶ - صالح فلاح، مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008، ص02.

وثقافية، إلى جانب القضايا الاقتصادية، وهذا التنوع جعل التنمية أسلوباً ومنهجاً شاملاً لكل ما يتعلق بحياة المجتمع والفرد، وعلى اعتبار أن الإنسان في تطور دائم، فإن حاجته أيضاً متجددة.

لذا فالتنمية لا بد أن تواكب هذا التطور والتغير للحاجات الإنسانية.⁵⁷ كما أن التنمية في أبسط معانيها والتي يعرفها " الدكتور كاسر المنصور " بأنها " هي ما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق قدراته على العقل البناء.⁵⁸

تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية: " هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية لتساهم في تقدم البلاد.

فإن عملية التنمية يجب أن تتجاوب مع الاحتياجات التي تعبر عنها الجماهير في المجتمعات وخاصة المحلية منها، باعتبارها اقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها كما يقدم لنا (فينر) تعريفه للتنمية حيث يرى أنها عبارة عن " هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع.⁵⁹

تعريف للباحث عبد الرحيم العلوي: التنمية هي: " عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، في منظومة شاملة ومتكاملة".⁶⁰

⁵⁷ - محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 02.

⁵⁸ - المنصور كاسر، التنمية الإدارية، الحقيقة والأبعاد، مجلة الرائد العربي، دمشق، سوريا (1994): ص 72.

⁵⁹ - محمد سماعيل قباري، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث (الإسكندرية: منشأة المعارف) (دت)، ص، ص 110،

112.

⁶⁰ - فازية مجبور، مرجع سابق. ص 16.

يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها: " عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

كما يرى الأستاذ علي غربي أن التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، لفهم السلوك الإنساني.⁶¹ بمعنى الدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون بها وما يترتب عنها.

ثانيا: الفرق بين التنمية وبعض المصطلحات المتشابهة

أهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المفاهيم تتمثل فيما يلي:

التنمية والنمو: النمو الاقتصادي عفوي تلقائي وسريع لكن التنمية تمثل جهدا قسديا، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية كما هو الحال في التنمية.⁶²

- **التنمية والتغيير:** التغيير هو التحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات جديدة كنتاج لتغيير جانب طبيعي أو اجتماعي من جوانب البيئة.⁶³

- **التنمية والتحديث:** كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل

⁶¹ - سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 179.

⁶² - جمال حلاوة، على صالح، مدخل على علم التنمية. ط1 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 32.

⁶³ - إكرام عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، (بنغازي: جامعة قار يونس، ليبيا 1995)، ص 91.

مشاكل التنمية. أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية في حل المشاكل.⁶⁴

- **التنمية والتقدم:** فالتقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.⁶⁵

- **التنمية والتطور:** فالتطور يعنى به الانتقال من حالة أو طور إلى آخر، فالانتقال مثلا من طور البداوة إلى الطور الريفي إلى الطور الحضري يعتبر تطورا، والانتقال من مرحلة الحضارة حتى الجامعة مثلا يعد تطورا قسمة التطور دائما هو من البسيط إلى المعقد والأحسن، فلا يوجد مجتمع دون تطور.

- **التنمية والتمدن:** فالتمدن هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد في المجتمع إلى أسلوب آخر أكثر حداثة، وبالتالي يمكن اعتبار مفهوم التمدن متحولا حيث يحتوي على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث وأكثر معاصرة.⁶⁶

- **التنمية البشرية**

طبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: " عملية توسيع اختيارات الناس، غير أنها تتحدد بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحا من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاختيارات.⁶⁷

تعني كذلك وضع استراتيجيات قومية للتنمية البشرية تمكن المجتمعات من الانطلاق إلى مرحلة النمو للوصول إلى الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للإنسان وتهدف إلى تغيير نوعية حياته، إذ أن العنصر البشري هو الأساس في احداث عملية التنمية الشاملة ومن ثم فإن تنمية القوى البشرية، أصبح

⁶⁴ - محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000)، ص 198.

⁶⁵ - تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires-2008/dicembre-2008/com-dic-2008-pdf

تم تصفح الموقع في: 12 أبريل 2015، على الساعة 13:00.

⁶⁶ - خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المرجع السابق، ص 07.

⁶⁷ - محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، المرجع السابق، ص 74.

ضرورة لرفع مستويات الأداء في شتى النشاطات لمواجهة التحديات. واللاحق بركب الدول المتقدمة التي سبقتها في مجال التنمية البشرية مثل كوريا، وماليزيا اللتين تعتبران من الدول الصناعية الكبرى وتعتبر التنمية البشرية أهم عوامل تقدمها.

التنمية الشاملة: هي عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، فالتنمية الشاملة تعني توفير فرص العمل ومحو الأمية في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وضمان الحرية في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار.⁶⁸

فهي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايداً منظماً في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يضمن توفير الاحتياجات الأساسية ويوفر ضمان الاستقرار والأمن الفردي والاجتماعي والقومي، فهو مدفوع بقوى داخلية وليس استجابة لرغبات قوى خارجية، يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية.⁶⁹

التنمية المستدامة

هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ إجراءات، وتغيير لسياسات، والممارسة على جميع المستويات بداية من الفرد وانتهاء بالمستوى الدولي.⁷⁰

⁶⁸ - خديجة عبد الله يحمّد، أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية (جامعة سيها: كلية التربية، قسم الرياضيات، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، 2009، ص 56.

⁶⁹ - قرزیز محمود، مريم يحيى، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير" (مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،)، ص 05.

⁷⁰ - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص 131.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة - ريو دي جانيرو 1992: " إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل.⁷¹

ثالثا: مجالات التنمية

- **المجال الاقتصادي:** جميع النظريات للتنمية الاقتصادية ترى أن جوهر هذه التنمية هو الزيادة السريعة في القوة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع، وهي المشكلة الأساسية أيا كانت المتغيرات أو الظروف الخاصة بكل مجتمع.

- **المجال السياسي:** وذلك بتحقيق الديمقراطية وتدعيم حرية الفرد والمواطن في العمل السياسي، ومشاركته، ومشاركة المرأة والتصدي للتمييز وكل أشكاله.⁷²

- **المجال الإداري:** يقوم بدور رئيسي في عمليات التنمية نتيجة للاستقلال السياسي الذي لا يتأكد إلا بالتنمية الاقتصادية، وأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بالنمو الصناعي، وأن التصنيع يحتاج إلى تحولات اجتماعية أساسية لا تتحقق أحيانا إلا بقيام السياسة العامة مباشرة عن طريق جهازها الإداري بدوره الرئيسي.⁷³

المجال الاجتماعي

لقد درس " فردريك هاريسون " مشكلات القوة البشرية في 75 بلدا وأجمل رأيه في ما يلي:

- إن تقدم امة من الأمم يعتمد على شعبها، فما لم تنمي الأمة روح الشعب والطاقات البشرية فهي غير قادرة على أن تنمي أي شيء آخر ماديا أو اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا.

⁷¹ - عماري عمار " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008)، ص 60.

⁷² - علي عوجة، الإعلام وقضايا التنمية، ط2، (القاهرة: مطبعة أبناء وهبة حسان، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2006)، ص 33.

⁷³ - أحمد رشيد، إدارة التنمية والإصلاح الإداري، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1974)، ص 06.

- المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليس الفقر في الموارد الطبيعية، وإنما التخلف في الموارد الإنسانية، ومن هنا يجب بناء الأفراد أو رأس المال البشري، والرفع من مستوى التعليم والمهارات وبت الأمل في النفوس.⁷⁴

المجال الثقافي: هي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاحها.⁷⁵

- بعد أن تم عرض مفهوم التنمية ومجالاتها وأبعادها، فماذا عن مفهوم التنمية المحلية؟ وعناصرها وشروطها ومبادئها وأهدافها؟.

المطلب الثاني

أولاً: مفهوم التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون دراساتهم في النمو الاقتصادي لكن بدأت الاهتمامات بالتنمية المحلية خلال الستينات للقرن الماضي تحديدا في فرنسا. لأول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية كرد لقرارات الدولة وكان هدفها القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية في اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين، بحيث كانت مرفوضة من قبل الفاعلين المحليين الذي يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه، وذلك بتطبيق التنمية على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا).⁷⁶

⁷⁴ - علي عجوتمرجع سابق، ص، ص 58، 59.

⁷⁵ - موسى اللوزي، التنمية الإدارية، ط2، (القاهرة: دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع، 2002)، ص 112.

⁷⁶ - منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، (مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 21.

تعددت مفاهيم التنمية المحلية نتيجة لتطور مفهومها وتعدد جوانبها الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، والثقافية... الخ. بشكل يساير معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية.

وفي ظل هذا التطور أصبحت التنمية المحلية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني وبالتالي أضحت التنمية المحلية تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية بالمشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية التي تلعب دورا في تحقيق التنمية المحلية.⁷⁷

ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث توجهت التنمية إلى أن تكون داخلة ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة، فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمحلية ولقد ساهمت المنظمات غير الحكومية في ترسيخ الاقتناع بأهمية التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن وتنشيط السكان في مواقعهم الأصلية والمحافظة على البيئة وتهيتها.⁷⁸

ثانيا: تعريف التنمية المحلية:

يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها: " دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه فالمجتمعات المحلية تهدف إلى الرفع من مستوى المعيشة فيها بتحسين نظام توزيع الدخل".⁷⁹

يرى أستاذ فاروقي زكي بأن التنمية المحلية هي: " تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق

⁷⁷ - أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 16.

⁷⁸ - عيد النور ناجي، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية " تجربة البلدية الجزائرية"، النهضة، 4، (2009): ص 98.

⁷⁹ - أحمد رشيد، إدارة التنمية والاصلاح الإداري، المرجع السابق، ص 17.

تكاملها، وتوفير الخدمات الفنية لتشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فعالية.⁸⁰

كما عرفت **الأمم المتحدة** بأن: " التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".⁸¹

وقد عرفها **خافيير غريفي** " أنها مسار تتويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل الإقليم المعين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".⁸²

كما عرفها الأستاذ **ويغر كالاتي**: " التنمية المحلية تعني استعمال ثورات منطقة معينة من طرف ساكنيها من اجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات هي ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والموارد الاقتصادية".⁸³

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى وضع تعريف إجرائي وهو: العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين أتو من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال واستخدام الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى معيشة الأفراد المحليين.

⁸⁰ - مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، (مصر: منشأة المعارف، 1987) ص، 132.

⁸¹ - ميشال تودارو، تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، (السعودية: دار المريخ، 2000)، ص 50.

⁸² Xavier Griffer, territoires de France économique sociaux de le décentralisation, Ed, Economica, Paris, 1984, P14

⁸³ Weaver.C, le développement par le bas vers une doctrine de développement territoriale, Ed LITEC, 1988, P179.

ثالثاً: مبادئ التنمية المحلية

الشمول: التطرق للتنمية من جميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، كما نعني الشمول بكل قطاعات المجتمع تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص، وجعل التنمية تمس جميع طبقات المجتمع.

التكامل: وتعني به التكامل بين الريف والمدينة، وأنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس صحيح، وأن يكون التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فإذا لم يراعي هذا التكامل تعوق التنمية وتجعلها غير متوازنة وغير شاملة، يمكن للتكامل أن يمتد إذا تكاملت الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية.⁸⁴

- **التوازن:** ونعني به أن المجتمعات الفقيرة تكون فيها عملية التنمية مركزة على الجانب الاقتصادي، فالتوازن لا يعني فقط تقسيم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة، وإنما يحتاج إلى عقلنة التقسيم بدرجة أكبر في قطاع على آخر.

- **التنسيق:** ونعني به توفير جوّ يسمح بتعاون المجتمع، وتضافر جهودها وتكاملها.⁸⁵

- **المشاركة المحلية:** ويقصد بها تلك العملية التي يقوم بها الفرد خلال الاهتمام الحرّ والواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية

⁸⁴ - طاهر محمدي كنعان، هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، ط2. (بيروت، مركز الدراسات أبو حدة العربية، 2005)، ص

44.

⁸⁵ - عبد الهادي جوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، ص، ص 49، 65، 72.

للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيقها كما تحتاج القوة في المشاركة إلى توزيع مناسب لها وإلى الاعتماد على إيديولوجية قادرة من جميع الجماهير وحشدهم.⁸⁶

- **حق تقرير المصير:** يقصد به حق المجتمع في أن يختار الطريقة التي تتناسب وظروفه، وملائمته مع الأهداف.

- **التقبل والتوجيه:** أي أنه على المشرف أن يتقبل المجتمع كما هو، وأن يكسب ثقة أفراداه قصد إيقاظ الرغبة فيه للتغيير الإيجابي بهدف تحقيق الصالح العام.

- **الاستعانة بالخبراء:** بمعنى أنه على المشرف أن يستعين بالمختصين عند دراسة كل مشروع يتصل بجميع القطاعات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والصحية.

- **التقويم:** وتتم هذه العملية بتحديد أهداف المشروع وتنظيم الخطوات التي تكون كمنهج لمشروعات التنمية، إذ وجب على المشرف إتباعها والأخذ بالتقارير اليومية والدورية.⁸⁷

- **التعاون والتفاعل الإيجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية بين الأجهزة الحكومية أو غير الحكومية، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابي وليس سلبا لإعاقة بعضها البعض.⁸⁸

رابعا: عناصر التنمية المحلية:

- **التغيير البنائي:** وهو التغيير الذي يستوجب أدوات وتنظيمات اجتماعية تختلف عن التي هي قائمة في المجتمع، بحيث يرتبط هذا النوع من التغيير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتميز

⁸⁶ - محمد عبد الرحمان عبد الله، مريم أحمد مصطفى، علم المجتمعات الجديدة. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001)، ص 216.

⁸⁷ - عبد الله جوهري وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 76، 83.

⁸⁸ - سميرة حياي، الحكامة الجيدة والتنمية المحلية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مكناس، المغرب، 2010)، ص 08.

البلدان النامية بالتفاوت في توزيع الثروات، التي تعيق تحقيق معدلات النمو السريعة ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية وتكنولوجية دون إحداث تغييرات بنائية لها.

- **الدفعة القوية:** فإنّه على المجتمع المتخلف أن يخرج من حالة الركود وإحداث تغييرات كيفية في المجتمع، فالحكومة هي المسؤولة لإحداث هذه الدفعة لضمان حد أدنى لمستويات المعيشة، وفق الخطط التي ترسمها السياسة التنموية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو، وتنمية المجتمع المحلي بإقامة إستراتيجية التنمية على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري.⁸⁹

خامسا أبعاد التنمية المحلية

أولا البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الاقتصادي أو الزراعي أو الحرفي.

لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتا مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفر فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي وبهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس.. إلخ.⁹⁰

⁸⁹ - عادل مختاري الهواري، التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي. (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993)، ص 65.
⁹⁰ أحمد غربي "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر" مجلة البحوث والدراسات العلمية، 04 (2010): ص 7.8

هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة.

ثانياً: يركز **البعد الاجتماعي** للتنمية المحلية على إن الإنسان يشكل جوهر التنمية المحلية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. لهذا نجد أن البعد الاجتماعي يشكل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة.

هناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة و الأمن و الإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجاباً وسلباً⁹¹

ج- البعد البيئي: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً في الاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم. وعلى اثر ذلك عقدت الأمم، المتحدة مؤتمراً حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992.

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، من الاستهلاك والاستنزاف، أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

⁹¹ أحمد غربي، مرجع سابق، ص8.

في الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع.

سادسا: شروط التنمية المحلية

لتفعيل التنمية تستدعي توفير شروط منها:

- وجود هيئات محلية فعلية وفعالة تتقاسم الاختصاصات التنموية مع الدولة، إلى وجود سلطة محلية مستقلة الاختصاص عن الدولة ومزودة بالإمكانات القانونية والبشرية والمالية الكافية.

- وجود مصالح ومتطلبات للسكان المحليين

- اعتماد المقاربة المندمجة والمقاربة التشاركية باعتبارهما تسمحان بتعدد الفاعلين وتدخلهم وفقا

للتشخيص التشاركي لاحتياجات السكان المحليين. وانطلاقا من كل ذلك، يمكن القول أنه من أجل كسب

رهان التنمية المحلية وتحقيق شروطها، لابد من تعبئة و تضافر الجهود المختلفة للفاعلين المحليين

الرسميين وغير الرسميين، باعتبار التنمية المحلية تتم بواسطة سياسات متكاملة ومندمجة.⁹²

سابعا: أهداف التنمية المحلية تتمثل في:

- تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية عن طريق العمل على توحيد

الجهود للسكان وجهود السلطات الإدارية في إطار التكامل والتعاون فمنطلق التنمية المحلية، تتبنى مبدأ

البناء من الأسفل بجعل تنمية الجماعات المحلية نقطة انطلاق أساسية لتنمية بشرية مستدامة.⁹³

- زيادة معدلات العدالة الاجتماعية: في توزيع عوائد التنمية بين مناطق الدولة.

- الشروع في مكافحة المشاكل المتولدة عن الحياة المشتركة من أجل تحسين ظروف معيشة الفئات

الاجتماعية الأكثر حرمانا علما أن العمل الاجتماعي المحلي هو التزام اجتماعي.

⁹² - سميرة حياي، مرجع سابق، ص09

⁹³ - حسن كمال الطاهر، " الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية" ورقة بحثية مقدمة في أوت 2007، ص 09.

- إدراج أعمال لصالح تنمية الفلاحة والأعمال المتعلقة بتنمية وتحسين ظروف معيشة السكان لديهم في الأرياف (بناء سكنات، مدارس، مراكز صحية، فك العزلة، التزويد بالكهرباء، تطهير، التزويد بالماء الصالح للشرب) مما يساعد على استقرارهم في أراضيهم وتشجيعهم على ممارسة النشاط الزراعي في برمجة أعمال التنمية المحلية، وكذا تخصيصها العقلاني.⁹⁴
- خفض مستوى المركزية في العمل التنموي ودعم مبادئ الحكامة الرشيدة في المستويات المحلية ورفع مستوى الأداء الخدماتي.
- العمل على تطبيق مبادئ الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية، المساءلة، المساواة، العدالة، تطبيق دولة الحق و القانون، المشاركة الديمقراطية.
- استقلالية الجماعات المحلية لكل من البلدية والولاية حتى تتمكن بدورها مساعدة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.⁹⁵

⁹⁴ - فائزة مجبور، هادية عبيش، مرجع سابق، ص، ص 17، 18.

⁹⁵ - فائزة مجبور، عبيش هادية، مرجع سابق، ص 18.

خلاصة الفصل:

لقد تم البحث في هذا الفصل عن مفهوم المجتمع المدني بالعودة إلى جذور تاريخه، حيث خاض فيه الكثير من المفكرين والباحثين، إذ يعتبر المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية باعتباره أسلوب حديث لتنظيم المجتمع وما يزيد من أهميته هو ارتباطه بمسألة تحقيق الديمقراطية في المجتمع. كما سعيًا في هذا الفصل إلى النظر في موضوع التنمية المحلية حيث قمنا بتقديم تعاريف لتحديد مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، والمفاهيم المشابهة لها. كما قمنا باستعراض مبادئها، عناصرها، شروطها وأهدافها، فالتنمية المحلية جزء من التنمية القومية ومؤشر هام يدل على فعاليتها.

الفصل الثاني:

واقع المجتمع المدني و التنمية المحلية

ف. الحناك

تمهيد

المجتمع المدني أسلوب حديث لتنظيم المجتمع، وارتباطه بجوانب الحياة المختلفة للأفراد، أصبح ظاهرة اجتماعية هامة في المجتمع الجزائري خاصة لكونه آلية من آليات تجسيد الديمقراطية، إذ لا ترتبط ظاهرة المجتمع المدني بالانفتاح السياسي والتعددية فقط، بل عرفه المجتمع الجزائري عبر مراحل التاريخ المختلفة، بدءا بالفترة العثمانية، وقد عرف هذا الأخير عدة أشكال تنظيمية.

إلا أن ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر برزت إلى الساحة السياسية بقوة بعد إقرار التعددية السياسية، وأصبح المجتمع المدني ذو دور هام في الدفع بعجلة التنمية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي.

وانطلاقا مما سبق ذكره ارتأت الدراسة أن تخصص هذا الفصل للنظر في السيرة التاريخية للمجتمع المدني، وكذا مختلف القوانين المنظمة له في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسوف نتحدث عن موضوع التنمية المحلية في الجزائر أما في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فسوف نتطرق إلى تبيان العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: السيرة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري

المطلب الأول: المجتمع المدني أثناء الاستعمار

تؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن للمؤسسات الأهلية (مؤسسات المجتمع المدني) فضلا معتبرا في مقاومة المحتل الفرنسي، فلقد لعبت الزوايا والطرق الصوفية والمدارس القرآنية ومؤسسات الأوقاف دورا مهما في مقاومة المستعمر¹.

¹ رميلاوي سفيان، مرجع سابق، ص. 65.

وبعد فشل المقاومة الوطنية التقليدية واستشهاد النخبة الوطنية، ونفي بعضها، انتقل مركز نمو الوعي الوطني إلى الأوساط الحضرية، وبدأت بوادر الممارسة السياسية تظهر في المقاومة السياسية للاستعمار بوسائل عصرية وتنظيمية سلمية، تمثلت في الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الطرق الصوفية¹ وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم والتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والطمس².

خضع المجتمع المدني الجزائري خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية التي تسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة، وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم³ مجرد رعايا ، كما أن الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية لم تتجو من ملاحقة هذا القانون التعسفي، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن 19 (نوادي، أحزاب، جمعيات...) وذلك بشكل سري في الغالب⁴.

أول جمعية أروبية في الجزائر تأسست سنة 1840، هي "جمعية مزارعي الجزائر" وكانت معظم هذه الجمعيات تملك أسماء جزائرية ولكن بأهداف موجهة لخدمة أغراض استعمارية والتي كانت مخبأة تحت غطاء النشاطات الخيرية⁵ وبعد مضي 60 سنة من هذا التاريخ ظهر قانون أول جويلية 1901 في فرنسا، وعلى إثر هذا القانون الذي طبق في الجزائر المستعمرة، نشأت جمعيات جزائرية بعضها موالى للاستعمار والبعض الآخر يعمل لنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، وعلى العموم فإن معظم التنظيمات كانت مدافعة عن مصالح الفرنسيين⁶.

¹ رميلوي سفيان نفس المرجع، ص 65.

² ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، (مديرية النشر لجامعة قالم، 2006) ص 49.

³ جهيدة شاوش إخوان، مرجع سابق، ص 97.

⁴ جهيدة شاوش إخوان، مرجع سابق، ص 97.

⁵ عيد السلام عيد اللاوي، مرجع سابق، ص 30.

⁶ نفس المرجع، ص 30.

ومن أهم التنظيمات التي عرفت الجزائر أثناء الاحتلال:

1- **الجمعية الراشدية:** تأسست سنة 1849 من شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، استطاعت أن تنشئ فروعاً لها عبر أنحاء الجزائر، وكان هدفها هو مساعدة الشباب¹ الجزائري على التعليم، وعملت لتنشيطه وحمايته من الانحراف وحثه على العمل، نظمت محاضرات باللغتين، ومن أهم عناوين² المحاضرات التي نظمتها الجمعية لعالم 1907: التضامن والأخوة بين المسلمين "التشريع الإسلامي في الجزائر منذ 1832"³

2- **الجمعية التوفيقية:** أنشأت عام 1908، ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911، استطاعت هذه الجمعية أن تستقطب عددا كبيرا من الأعضاء، وصل إلى مائتي عضو خلال سنة واحدة، يرأسها الدكتور "ابن التهامي"، هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي⁴.

3- **النوادي الثقافية :** بدأ ظهورها منذ منتصف القرن التاسع عشر واتسع نشاطها العلمي إلى مطلع القرن العشرين، ومن أشهر هذه النوادي⁵.

• **نادي صالح باي:** تأسس بقسنطينة في عام 1907، كان هدفه تربية الشعب تربية فكرية، وتشجيع الهوايات الأدبية والعلمية ونشر التعليم والمساعدة على تحرير الجماهير⁶ وكانت مختلف النوادي التي تم تأسيسها تهدف إلى حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، ثم البحث على سبيل الرقي باقتباس العلوم العصرية التي كانت السبب في نهضة أوروبا نفسها⁷.

كما أنشأت جمعيات عديدة أخرى لعبت دورا تاريخيا رائد ومن أبرز هذه الجمعيات:

¹ حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص74.

² نفس المرجع، ص74.

³ أبوا القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1 (بيروت، دار الغرب الإسلامي 1998)، ص137.

⁴ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مرجع سابق، ص50.

⁵ نفس المرجع، ص50.

⁶ نفس المرجع، ص50.

⁷ جهيدة شلوش إخوان، مرجع سابق، ص99.

- **جمعية العلماء المسلمين:** التي أنشأت سنة 1931، وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر. إن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب رغم تشديد الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها، حيث عملت هذه الجمعية على إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالب بحقوقه، وعارض بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك "الجزائر بلادنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا"¹
- **نجم شمال إفريقيا:** الذي يعتبر تنظيما نقابيا قبل أن يتحول فيما بعد إلى تنظيم سياسي مدافع عن مطلب الاستقلال² وهو امتداد لتطور الكفاح السياسي للأمير خالد لأن وعيه الوطني الذي دعم الجزائر، انتقل إلى العمال الجزائريين في فرنسا، وخلال زيارته لباريس في صيف 1924 بعد نفيه من الجزائر تطورت رسالته النضالية إلى شعور وطني عمالي و نواة تنظيم وطني عرف باسم " نجم شمال إفريقيا، أختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له و الحزب الذي رفع شعار الاستقلال³.
- **الكشافة الإسلامية :** التي كان لها الأثر الفعال في الحفاظ على الانتماء العربي الإسلامي للشباب الجزائري ، بالرغم من عمليات التخريب التي أنتجها المستعمر آنذاك ، إبان الثورة التحريرية الكبرى⁴. وإبان الثورة التحريرية الكبرى التفتت جميع الجمعيات الجزائرية بمختلف توجهاتها و أفكارها حول " حزب جبهة التحرير الوطني " و هو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق و الذي حاول التحصل على الاستقلال بطرق قانونية سلمية و التحول مباشرة إلى الثورة المسلحة التي تكللت بالاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية يوم 5 جويلية 1962⁵.

¹ العربي بن عودة "اسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني" (رسالة ماجستير، هم العلوم السياسية والإعلامية، الجزائر 2006)ص147.

² حدة بولافة، مرجع سابق،ص56.

³ حده بولافة ، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال، مرجع سابق ، ص 56

⁴ عيد السلام عيد اللاوي ، مرجع سابق،ص 31.

⁵ نفس المرجع،ص 32

المطلب الثاني: المجتمع المدني في فترة الأحادية: بعد الاستقلال

لقد عرف المجتمع المدني في هذه المرحلة ، مرحلة تراجع حادة بعد عودته في شكل تنظيمات الحركة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال و بداية بناء الدولة الوطنية ، فقد تم بمقتضى نصوص مؤتمر طرابلس 1962 ، تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني ، ذو اتجاه اشتراكي لقيادة البلاد ، ليكون أول نظام حكم في الجزائر " نظام الحزب الواحد" الذي يهيمن مكتبه السياسي على السلطة و الدولة معا هيمنة مطلقة ، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا، فبعد تجاوز أزمة صيف 1962 (حرب الولاية) عمل بن بلة على تمثل السلطة شخصيا، فقام بتجميد العمل بالدستور في 1962/10/03 و عزل رئيس المكتب السياسي للحزب ليجمع كل الصلاحيات في شخصه¹ فكانت الدولة آنذاك ترى أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التربوية و الثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع . إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه برأيها المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه و ذلك عن طريق تأسيس و إنشاء تنظيمات جموعية تدافع عن حقوقه و آرائه و تقدم² مصالحه، و بذلك عمت روح الأبوية و ألست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية و الثقافية و التربوية و عليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها تسير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية و المتمثلة في عملية الهيمنة ، و عمليات الهيمنة هذه على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الاستعمار و استمرت إلى ما بعد الاستقلال ، كانت كنتيجة لاستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية 1901/07/01 " إلى مرحلة ما بعد الاستقلال و إلى غاية 1971 ، حيث صدر في تلك السنة القانون 79/71 الذي كان أكثر صرامة و تشدد من الأول³ .

¹ رميلاوي سفيان ، مرجع سابق ص 83 .

² عيد السلام عيد اللّوي ، مرجع سابق، 32.

³ نفس المرجع، ص 32 .

وضعت نصوص هذا القانون المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع عن تأسيسها إلى دخولها تحت إطار الحزب و أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة، و إتباع الإجراءات الإدارية حيث تعرضت الحركة الإسلامية و البربرية إلى ملاحقات قضائية و اعتقالات أجبت الأوضاع و طورتها إلى انفجار شعبي متعدد الأطراف ، ما سيدخل البلاد في أزمات لم تنتهى بإعلان التعددية بل تواصلت إلى غاية اليوم ¹ .

أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي يتولى توجيه و مراقبة سياسة البلاد. كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني و سيطرة هذه الأخيرة عليها . و ذلك ما يبين أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام و تأييد توجهاته و أفكاره و هذا لا يجسد الديمقراطية و لا يخدمها ² . لقد جاء قانون الجمعيات المؤرخ في 21 جويلية 1987 كنتيجة طبيعية لرغبة النظام السياسي لتخفيض من الأعباء و المسؤوليات التي كانت سابق، على عاتق الدولة و ميزانيتها العامة ، إذ أعطيت للجمعيات صلاحيات التدخل في بعض الميادين خاصة مثلما هو الشأن بالنسبة لتدعيم الفرق الرياضية ، حيث رفع هذا العبئ عن المؤسسات العمومية و اعتبرت الجمعيات مكملة لدور الدولة، و لو أن السبب الحقيقي الكامن وراء هذا الموقف هو أزمة التمويل الحكومي ، و قصوره تجاه الجمعيات مما اضطر النظام ليتنازل في جانب حرية النشاط ³ .

¹ باري عبد اللطيف، مرجع سابق، ص، 103

² ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مرجع سابق ص 92 .

³ العربي بن عودة، مرجع سابق، ص 160 .

المطلب الثالث: المجتمع المدني في مرحلة التعددية السياسية

كانت للعوامل الاقتصادية إلى جانب العوامل السياسية، متغيرات دافعة نحو التحول للتعددية السياسية. فالجزائر التي خرجت من ثورة تحريرية مدمرة خلفت آثارا و خيمة في جميع المجالات إلا أنها سرعان ما دخلت في عملية تنمية فعالة. حيث كان هدف الرئيس هواري بومدين (من سنة 1965 إلى 1979) التقليل من روابط التبعية للخارج عن طريق التخطيط الاقتصادي المركزي و الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، و إقامة مزارع كبيرة من خلال تأميم الأراضي و إعادة تنظيم الدولة من خلال اللامركزية و تدعيم السلطات المحلية و الولائية لبناء الشرعية.

تم الاعتماد في تمويل الإستراتيجية على عائدات صادرات النفط و الغاز ، حيث إستقادت الجزائر من 1979 إلى 1981 من مدخرات محلية كافية تجنبها من الإستدانة الخارجية.

تم تبني مخطط (1980-1984) لتحسين الأوضاع الاجتماعية ، السكن، الصحة ، و تشجيع الإستيراد بعد إهمال قطاعي الزراعة و السكن و التركيز على الصناعات¹.

لكن إبتداءا من عام 1983 بدأت أسعار النفط في الانخفاض و بدأت منظمة الأوبك تلجأ لوضع حصص الإنتاج . بدأت المشاكل الاقتصادية في الظهور بالجزائر، لذلك زاد الاعتماد على الواردات خاصة من الأغذية و مع حلول عام 1986 و نتيجة لصدمة إنهيار أسعار البترول ، انخفض دخل الموازنة الجزائرية ب 50٪ و بلغ عجزها إلى 13,7 ٪ من النتائج المحلي الإجمالي عام 1988 في غياب سوق مال محلي فإن عجز الموازنة كانت تمول عن طريق الإصدار النقدي و تراكم الدين الخارجي الذي بلغ 41 ٪ ، بإضافة إلى مشكلة انخفاض القدرة الشرائية ، و إستيراد المواد الأولية بالعملة الأوروبية التي تزداد ارتفاعا في حين أن أسعار النفط تنخفض بهبوط قيمة الدولار الأمريكي كل هذه الأوضاع

¹ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسي، مرجع سابق، ص، ص126، 127.

الاقتصادية أدت إلى التناقضات و سياسة التقشف و رفع الأسعار و انتشار الفساد الإداري ، و تخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية و تجميد الأجور، خلقت ردود أفعال تطالب بالتغيير و الإصلاح¹

أحداث أكتوبر 1988: التي تعتبر بمثابة نقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي ، فبعد الخطاب السياسي الذي ألقاه الرئيس " الشاذلي بن جديد " في 19 سبتمبر 1988 أمام أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني، حيث وجه انتقادات لعناصر الحزب التي تعارض الإصلاحات و التوجه الليبرالي.

انتشرت بعد الخطاب السياسي موجة من الاضطرابات شلت مؤسسات اقتصادية منها قطاع البريد و المواصلات و أزمة ندرة المواد الغذائية في المدن الكبرى، استفحلت الأزمة مساء يوم 4 أكتوبر 1988 بمظاهرات عنيفة ، و كانت عملية التكسير موجهة ضد الأملاك العامة . و في 5 أكتوبر قرر النظام إعلان حالة الحصار العسكري و اللجوء إلى القوة القهرية لفشلها في الإقناع ، و ألقى الرئيس " بن جديد " يوم 10 أكتوبر 1988 خطابا ندد بإحتكار السلطة، و وعد بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب بالإستفتاء عليها². تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث .

1- أسباب داخلية : إن الأوضاع الداخلية التي قادت البلاد لتبني الخيار الديمقراطي يمكن حصرها في النقاط التالية :

أ- الأزمة الاقتصادية و مشاكل التنمية : هذه الأزمة الحادة التي أثرت على باقي الميادين بشكل سلبي ، يمكن إرجاعها إلى وجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري و هذا منذ نشأة القطاعات الاقتصادية بعد الاستقلال مع سوء التسيير في إدارة القطاعات العمومية ، إضافة إلى غياب التخطيط المتكامل ، و ارتكاز الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط إذ يحتل حوالي 97 ٪ من دخل الجزائر في

¹ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص 126 127 .

² Abdelkader djeghloul , le multipartisme a l'algérienne, maghreb machrek n°127, janvier, 1990 p. 196.

التجارة الخارجية و يعتبر هذا الأخير من أسوء العوامل التي تسببت في الأزمة الاقتصادية الوطنية ، حيث إنخفض الدخل الجزائري من 13 مليار دولار سنويا إلى 7 مليارات عام 1988 ، ما أدى إلى خسائر مادية أثرت بشكل مباشر على المواطنين ما أدى بدوره إلى :

- عجز الدولة و التي كانت تستورد و بكثرة المواد الإستهلاكية و الأساسية للسكان ¹.

رغم ذلك شهدت هذه الفترة غياب بعض السلع الضرورية، و ندرة أخرى و اختفاء بعضها لبيع في السوق السوداء.

-خدمة المديونية الخارجية و ارتفاعها: و لقد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988 حوالي 229، 23 مليون دولار أي بنسبة 5، 44 ٪ من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت خدمتها إلى 343، 6 مليون دولار أي بنسبة 3، 72 ٪ من حصيللة الصادرات و السلع و الخدمات.

-إضافة إلى انتشار ظواهر الكساد و التضخم و ارتفاع معدلات البطالة: إذ وصلت إلى مليون عاطل عن العمل لسنة 1988 ، تزامن كل هذا مع ارتفاع نسبة السكان ب 3 ٪ سنويا ما أدى إلى عجز الدولة في تلبية حاجيات المجتمع ².

أ- الفساد السياسي: الذي أصبح من آليات تسيير النظام السياسي المغلق إذ تستخدمها النخبة الحاكمة كطريقة للحفاظ على استقرارها و مصالحها ، بالتالي انتشر الفساد في المجتمع الجزائري و أجهزة الدولة و مؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة الاقتصادية أكثر:

إضافة إلى الفساد البيروقراطي ، وصلت معدلات عمولات و نهب المال العام إلى 26 مليار دولار و التي قام بها معظم المسؤولين الجزائريين و المستحوزين على القطاعات الحساسة كسونا طراك ³.

ب- الأزمة السياسية: تتمحور الأزمة في ثلاث أزمت، الأزمة الأولى تتعلق

¹ عز الدين شكري ، الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب، " مجلة السياسة الدولية . مركز الإهرامات للدراسة الإستراتيجية ع 89 ، أكتوبر ، 1989 ، ص 1090.

² نفس المرجع ، ص 1090.

³ نبيل عبد الفتاح ، الأزمة السياسية في الجزائر المكونات و الصراعات و المسارات ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 108 ، أبريل، 1992 ص190

بالمشاركة السياسية: حيث عرف النظام الجزائري في عهد الأحادية هيمنة الدولة على الشعب وعلى الساحة السياسة عن طريق الجيش و الحزب الواحد، و التي كانت تمارس رقابة شديدة على وسائل الإعلام التي خسرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد و على الجمعيات الموالية للدولة ، فحزب جبهة التحرير الوطني هو الممثل السياسي الوحيد لكل فئات الشعب : بالتالي منع ظهور أحزاب أخرى أو جمعيات معارضة أو إعلام حر يعبر عن واقع و مطالب الشعب خاصة منهم الشباب ، و عليه فقد كان النظام جامدا و غير قادرا على مواكبة التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع الجزائري الذي صار يطالب بالتغيير .

أما الأزمة الثانية المتمثلة في أزمة الشرعية : من أهم العوامل التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الدخول في مرحلة التعددية بحثا عن شرعية جديدة تعوض الشرعية الثورية ، ما ترتب عنها عدة أزمات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، و تناقص روح الولاء للدولة.¹

و أخيرا فإن أخطر الأزمات التي تؤثر على النظام السياسي و على أمن و استقرار الوطن هي **أزمة الهوية :** تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من هذه الأزمة بشكل كبير إذ أن المجتمع الجزائري و كذا النخبة مقسم إلى عدة اتجاهات و هي :

-إتحاد المعربين : و الداعيين إلى الهوية الإسلامية العربية

-المفرنسيين : الذين يدعون إلى الفرنكفونية ، و يعتبرونها امتداد حضاريا و فكريا للثقافة الفرنسية و مساندين للحركة البربرية ، يرفضون التعريب و يحتل الفرنسيون في الجزائر على المناصب العليا في هيكل إدارة الدولة.

¹ نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 190 .

-**البربر:** الذين قاوموا بشدة نظام الأحادية الحزبية و طالبوا بقوة بهويتهم الأمازيغية و ضرورة الاعتراف بها بشكل رسمي ، و يمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات و الاضطرابات التي حدثت في جامعات الجزائر و تيزي وزو خلال السنوات 1980 و 1981.¹

ج- **الأزمة الاجتماعية:** و التي تجلت في أحداث 5 أكتوبر 1988 و التي يسميها البعض " باننفاضة الخبز و التي انفجرت إثر الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية على المجتمع الجزائري، و بالأخص بعد توجه رئيس الجمهورية التي تطبيق نظام اقتصادي جديد ، و القائم على اللامركزية و فتح السوق ، مقابل ما كان معتمدا بشأن الاقتصاد الموجه المبني على التخطيط ، و عليه فقد ارتفعت نسبة الفقر بشكل كبير إبتداء من عام 1987 حيث بلغت نسبة الفقر سنة 1988 إلى 2,58 مليون أو ما يعادل 12,2 ٪ من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر و المقدّر ب 10,368 دينار جزائري أو ما يعادل 299 دولار للفرد الواحد سنويا ، إضافة إلى أسباب أخرى كالأزمة الدستورية و ذلك بسبب قصور و جمود الدساتير الجزائرية المتجاوزة من قبل السلطة ، حيث جعلت نصوصها و قوانينها خدمة لمصالح الحزب الواحد و الفكر الاشتراكي ، و زيادة في صلاحيات السلطة للهيمنة و السيطرة على الشعب و عدم مقدرة الرئيس الشاذلي بن جديد و حزب جبهة التحرير الوطني في التوفيق بين مختلف النخب السياسية ، و تلك الخطابات الديماغوجية التي تتجاهل معاناة الشعب ، كل هذه الأمور أدت إلى التمرد و الاحتجاجات ، انتهت بالمظاهرات و الاضطرابات في 5 أكتوبر 1988.²

2- **متغيرات البيئة الخارجية:** كذلك كان من بين الخلفيات لحدوث الأزمة حيث ساهمت بشكل فعال في دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر ، خاصة ما شهده النظام السياسي الدولي في جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ منعم عمار، مرجع سابق، ص 48.

² زبير عروس مرجع سابق، ص 136.

و أن هناك مصادر للتأثير تتمكن الدول الغربية و مؤسسات التمويل الدولية و المنظمات غير الحكومية من خلالها ممارسة الضغوط للأسراع في عملية الإصلاح السياسي و تقديم حوافز إيجابية للدول التي تدعم التحول إلى الديمقراطية في العالم الثالث و العالم العربي كما لعب الإعلام الخارجي من فضائيات و صحافة و أنترنت دورا أساسيا في زعزعة الحكم التسلطي و تعزيز الثقة بالحركة المطالبة بالديمقراطية¹.

3- المتغيرات الإقليمية: بحيث تأثرت الجزائر بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، و تطوراتها التي تساعد الدور السياسي و الاجتماعي للتنظيمات الإسلامية في الدول العربية و الإسلامية بممارسة العمل السياسي في إطار التعددية السياسية ، و تبني فكرة رفض النظم القائمة و العمل من أجل تغييرها، و من جهة التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي في السوق الأوروبية و التوجه إلى الإجراءات الحمائية عام 1992 و تطورات نزاع الصحراء، أدى توفير و فاق جزائري مغاربي اقتصاديا و سياسيا.

4- المتغيرات الدولية: فنظرا للأزمة متعددة الجوانب التي كان النظام السياسي الجزائري يعانيها، فرضت عليه الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية ، فأصبح في تبعية للخارج لإجراء الجزائر إصلاحات اقتصادية هيكلية و الخضوع لشروط البنوك الدولية ، فتنبنى النظام السياسي الجزائري سلسلة من الإصلاحات الدستورية و السياسية و الإدارية (التعددية ، الحزبية ، النقابية و الإعلامية ، الحريات و حقوق الإنسان)².

إن عملية السير في إطار ترقية النظام نحو التحول اقتصاديا و سياسيا ، سيؤدي بالسلطة إلى اتخاذ قرارات سياسية حازمة منها اللجوء إلى تعديل دستور 1976 من خلال تنظيم استفتاء شعبي بتاريخ 03 نوفمبر 1988 ثم الانتقال إلى تبني دستور جديد يفصل الدولة عن الحزب و يقر بالتعددية الحزبية³

¹ عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ، مرجع سابق ص 135.

² نفس المرجع ، ص 138، 140.

³ علي بن طاهر ، " الدولة و المجتمع المدني في الجزائر ، دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية " ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة الجزائر 3 : 2010-2011 ، ص 178.

5- دستور 23 فيفري 1989: جاء نتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع و النظام السياسي

الجزائري ، و تلبية لمطالب سياسية و اقتصادية و اجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988 ، يهدف إلى نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية و مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي ¹ .

تضمن دستور 1989 مائة و سبعة وستين (167) مادة تشملها أربعة أبواب تتعلق بتنظيم السلطة و المراقبة و المؤسسات الدستورية و مراجعة الدستور ، كما خصص فصلا هاما عن الحقوق الذي تضمن حريات التعبير و الابتكار و إنشاء الجمعيات في المادة (31-32-39-40) ضمن قواعد صارمة هدفها حصر العمل الجمعي و الحزبي .

تدعمت عملية التحول منذ البداية بقيود سياسية و دستورية تقاديا لأي ثغرات محتملة و حتى لا تتحول فيها سياسة الإصلاحات إلى واقع ترتقي فيه التعددية ، الذي يجب أن تشارك في إثراء و ممارساته تكوينات المجتمع المدني المستقلة عن السلطة .

و في المقابل تكون إصلاحات دستور 1989 التي سمحت لرئيس الجمهورية أن يكون المحور الرئيسي للنظام السياسي ، و بعد سلسلة من الإجراءات الإصلاحية الجديدة ظلت تحتل الدور المؤثر في إصدار القرارات و رسم السياسة العامة.

أما الحكومة بدأت صلاحياتها تتجه نحو الإتساع بعد إعلان الرئيس (الشاذلي بن جديد) عن التعديلات الدستورية التي جاءت على أساس فصل الحزب عن الدولة بحيث يتمحور عملها في توسيع مجال سلطتها السياسية بشكل يسمح لها من التحكم في الأزمة ، الاستئجاد بالجيش كلما طلب الأمر ذلك.²

الأصل أن تكون القوانين المنظمة للحركة الجمعوية ، مساهمة في تدعيم وجودها كمؤسسات يسمح لها بالمشاركة في عملية البناء الديمقراطي ، لا أن تكون معوقة لعملها ، فتجعل منها مجرد كيانات شكلية لا

¹ عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ، ص 149.

² علي بن طاهر ، مرجع سابق ، ص ص 180، 197.

• راجع دستور 1989/02/23.

يمكنها أن تقدم شيئاً و تدفع البعض الآخر إلى تجميد أنشطتها و إرغامها على أن تكون تابعة للدول تقوم بتوظيفها عند الحاجة السياسية ، الأمر الذي يجعلهما قائمين على صراع و التعارض لا علاقة تنسيق و تكامل ¹ .

أقر الدستور التعددية السياسية ، الثقافية و الحزبية التي عبر عنها في المادة (40) الأربعين التي تؤكد على " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحياة السياسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب " ² .

تعد الأحزاب السياسية في نظر النظام السياسي حركات سياسية معارضة في سعي دائم نحو إرساء قيم سياسية جديدة ، تقوم تفرعاتها السياسية داخل مختلف مؤسسات المجتمع المدني كالحركة الإجتماعية النقابية و الحركات الطلابية ، فإن المشرع شدد الخناق عليها تحت طائلة قانون العقوبات و الرقابة و إقامة التفرقة بين الجمعيات ذات الطابع السياسي الخاضعة لأحكام قانون 1989 و الجمعيات العامة التي تخضع لقانون 1990 المعدل لقانون 1987 ³ .

6- سمح قانون 1987 بسن أول تشريع منظم لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني تعمل وفقه الحركة الجموعية ، تحت مجموعة من الشروط يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تكتسب الجمعية بمجرد تأسيسها الشخصية المعنوية و الأهلية لكن تعتبر باطلة بقوة القانون كلما خالفت أهدافها الآداب العامة و القوانين و التنظيمات المعمول بها ، إذا لم تتوفر في أعضائها المؤسسين للشروط المذكورة في المادة الرابعة من نفس القانون و هي التمتع بالجنسية الجزائرية و الحقوق المدنية و السياسية و السلوك غير المخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

¹ نفس المرجع، ص 181.

² المادة (40) من دستور 1989.

³ المادة (3) من مشروع قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، يرجع إلى:

- للأعضاء المؤسسين الحرية و الإرادة في تكوين جمعيتهم شريطة إنعقاد جمعية عامة تأسيسية تضم خمسة عشر (15) عضوا مؤسسا على الأقل ، يصادقون على القانون الأساسي و يعينون هيئاتهم القيادية المتكونة من (رئيس الجمعية ، الكاتب العام ، أمين العام) .
- يتعين على الأعضاء المؤسسين إيداع تصريح التأسيس لدى :
- الولاية كلما كانت الجمعية ذات طابع محلي يضم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في نفس الولاية .
- وزارة الداخلية كلما كانت الجمعية ذات طابع وطني ¹

قد تميزت مرحلة ما بعد 1989م بظهور دستور جديد تطبيقا لأحكام المادة 13/89 من قانون الانتخابات المؤرخ في 7 أوت 1989 المتعلق بنظام الانتخابات المحلية و التشريعية و الرئاسية و الاستفتاءات في ظل التعددية الحزبية طبقا لأحكام المادة 40 من دستور فبراير 1989 ثم إجراء أول انتخابات محلية في ظل التعددية الحزبية يوم 12 جوان 1990 ، اكتسبت خلالها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المجالس الشعبية البلدية و الولائية بأغلبية مطلقة كما فازت في الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 ، ثم تدخل الجيش و ألغى الدور الثاني ، و بذلك دخلت الجزائر في حالة استثنائية و فرضت حالة الطوارئ في فيفري 1992 ، و استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ²

بهذا تم حصر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و حل جميع الجمعيات المساندة لها ، دخل المجتمع المدني مرحلة أخرى ، مع نهاية مرحلة حكم الرئيس بن جديد ، تزامنت مع دخول الجزائر في أزمة

* قام المشرع بسن أول قانون منظم لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني و كان ذلك سنة 1987: - سمح هذا القانون بتأسيس حركات جمعوية تعبيراً عن الديمقراطية بادرت به السلطة في إطار تنظيمات و تسيرها لحرية و عمل الجمعيات من خلال البنود التالية :

- لا يمكن لأية جمعية أن تمارس نشاطها إلا إذا حصلت على ترخيص من السلطة المعنية (البلدية- الولاية – الوزارة) و ذلك بعد تحقيق سري تقوم به هيئة الأمن من حول ماضي الأعضاء المؤسسين .

- يوجب القانون الجمعية على تقديم معلومات عن نشاطها للسلطة المعنية كلما طلب منها ذلك - التصريح بأي تعديل في قانونها الأساسي أو أي تغيير لمقرها

¹ فيما يتعلق بشروط إجراءات تأسيس الجمعيات راجع : قانون 31-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990.

² راجع لعروسي ، آفاق و مستقبل المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة النهضة مصر ع 2 السنة 2009 ص 149.

سياسية و أمنية كادت تعصف البلاد ، و هي مرحلة حضر نشاط جمعيات المجتمع المدني ، حيث غابت عن التواجد في كثير من المناطق ، خاصة بعد إغتيال بعض الرموز القيادية فيه ، كالشيخ بوسليماني رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح ، و عبد الحق بن حمودة الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين و غيرهم ، و زحف آلة القتل و العنف على كامل الشعب بمختلف فئاته ¹.

و هكذا فشلت التعددية الحزبية من أول نشأتها ، لتستأنف حركتها بصدر دستور 28 نوفمبر 1996 الذي منح الحق للمواطنين في إنشاء الأحزاب بدون المساس بسيادة الشعب و التراب الوطني و أمنه و استقلاله و في ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس أحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي ².

7- المجتمع المدني من خلال قانون 90-31:

مثل هذا القانون الخاص بالجمعيات التتويج الأول بعد دستور 1989 حيث خصص بالجمعيات و تشكيلها وتنظيمها بل شجع الحركة الجمعوية على النشاط أكثر ، تناول هذا القانون الجمعيات بالتفصيل بداية بتأسيسها حتى أهدافها و حلها إن تطلب الأمر ، فأعطى الحق لكل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط معينة :

- الجنسية الجزائرية
- التمتع بالحقوق المدنية و السياسية
- عدم بدور سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

¹ سمير حيطوش ، تسليم 3110 إعتقاد جمعية منذ 2002 ، جريدة الجزائر نيوز ، العدد 128 ، الصادرة في 12-05-2004 ص 3
² رابح لعروسي ، مرجع سابق ص، 149.

قدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989 حيث جسد الحق في تكوين الجمعيات من طرف المواطنين بشكل مشروط ، إذ بصدوره فعلا شهدت الساحة تكوين العديد من الجمعيات و إعتماها من طرف السلطة .

و يكشف القانون حجم الرقابة و العقوبات و التشديد في ذلك، أولا بالتقارير الأدبية و المالية المقدمة دوريا ، إضافة إلى السلطات المخولة للسلطة و العقوبات الصارمة كالحل و التقاضي من طرف القضاء¹.

و قد كان المشرع الجزائري قريبا من بعض الخصائص النظرية لمفهوم الجمعية ومن مبادئها العامة بالتركيز على فكرة الطوعية و الإرادية ، بإعتباره مبدأ رئيسي في تكوين الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني ، بالإضافة إلى التركيز على طبيعة و هدف الجمعية ، و ضرورة إخضاعها للأحكام و القانون المعمول به ، في حين أن المشرع الجزائري لم يركز أكثر على فكرة الإستقلالية المادية و المعنوية للجمعية و علاقاتها بالدولة².

قانون 31/90 ونتائجه

بالنسبة للقوانين التشريعية الحاكمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، فالأمر يبدو أكثر وضوحا، لأنه مسألة لا تتعلق فقط بعملية ضبط لحركية ومؤسسات القوى الجمعوية، بل تتجاوز ذلك ليصبح النظر إليها على أنها تشريعات مقيدة للمبدأ العام ألا وهو الحرية.

¹ عبد الطيف باري ، "المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني الجزائري" ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و الإعلام ، قسم

العلوم السياسية كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة بن يونس بن خدة ، 2007) ص 106

² رايح لعروسي ، آفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر، المرجع السابق ، ص 150

الأصل أن تكون القوانين المنظمة للحركة الجمعوية، والتي تعتبر إحدى مؤسسات المجتمع المدني، المساهمة في تدعيم وجودها باعتبارها مؤسسات يسمح لها هي الأخرى بالمشاركة الايجابية في عملية البناء الديمقراطي الذي يحقق الاستقرار ويسهل عملية نقل المجتمع من نظام مغلق الى نظام مفتوح، لا أن تكون معوقة لعملها فتجعل منها مجرد كيانات شكلية لا يمكنها ان تقدم شيئا وتدفع بعضها الآخر إلى تجميد أنشطتها وإرغامها على أن تكون تابعة للدولة تستعملها متى شاءت، وتقوم بتوظيفها عند الحاجة السياسية وهو الأمر الذي يجعل العلاقة بينهما قائمة على التعارض والتصادم لا علاقة تنسيق وتكامل¹.

وهكذا فإن وضع قانون خاص بالحركة الجمعوية لم يكن أمرا عفويا، بل كان يتطلب من المشرع اتخاذ كل الإجراءات التنظيمية و التسييرية للتعامل مع هذه المؤسسات وبهذا أصدر قانون 31-90 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411 الموافق ل4 ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالجمعيات.

ولقد جاء هذا القانون ليحدد الكيفيات و الطابيط لتشكيل الجمعيات وتنظيمها وطرق عملها، واحتوى هذا القانون على سبعة فصول: حيث نجد في **الفصل الأول** الأحكام العامة الخاصة بكيفيات تكوين الجمعيات وتنظيمها وعملها، ولقد عرف المشرع الجزائري في هذا الفصل الجمعية بأنها: تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنيون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح.

كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص²

¹ علي بن طاهر، مرجع سابق، ص183.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 31-90، مؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411، الموافق ل4 ديسمبر سنة 1990، المتعلق بالجمعيات

بينما في **الفصل الثاني**: فقد حددت حقوق الجمعيات وواجباتها والتي تختلف كلياً عن الجمعيات ذات الطابع السياسي.

أما **الفصل الثالث**: فيحتوي على القوانين الأساسية للجمعيات والتي تتعلق بكيفية اتخاذ القرارات والانتخابات أو تعيين الهيئات القيادية للجمعية وكيفية تجديدها.

الفصل الرابع: تطرق إلى الموارد و الأملاك الخاصة بالجمعية إذ إن استعمال هذه الموارد يكون لغرض تحقيق أهداف الجمعية المصرح بها للسلطات والمتماشية مع الأهداف المعلنة عنها في القانون الأساسي.

أما في **الفصل الخامس**: فتناول ظروف تعليق الجمعية، وهذا الإجراء يأتي بسبب عدم امتثال الجمعية لشروط القانون الأساسي.

ولقد خصص المشرع الجزائري **الفصل السادس** للجمعيات الأجنبية بعد أن عرفها بأنها "هي كل جمعية مهما يكن شكلها أو هدفها يوجد مقرها في الخارج، أو داخل التراب الوطني، ويسيرها أجنبياً كلياً أو جزئياً"، ويحدد هذا الفصل شروط تكوين الجمعيات الأجنبية وعملها مع مراعاة شروط الجنسية.

أما **الفصل السابع**: فقد حددت فيه الأحكام الجزائية والمطبقة في حالة تسيير أو إدارة جمعية غير معتمدة أو معلقة أو منحلة وعند استعمال أملاك الجمعية لأغراض شخصية أو غير واردة في قانونها الأساسي أو عند رفض تقديم المعلومات المنصوص عليها في القانون، والعقوبة تتمثل في غرامة مالية أو في السجن.

وفي الأخير لخص القانون الأساسي للجمعيات الأحكام الختامية¹

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31، مرجع سابق، ص 98.

إن هذا القانون حقيقة ساهم في إنشاء نسيج جمعي من حيث العدد لكن هل هذا يعبر عن

فاعليتها في المجتمع؟

8- المجتمع المدني في ظل الدستور 1996

لا تختلف الوثيقة الدستورية الرابعة في التاريخ الجزائري عن دستور 1989 كثيرا، إذ واصل مراقبة الدولة على منظمات المجتمع المدني، لكن التعديل الواضح الذي أقره هو التعددية الحزبية في المادة 43 التي نصت على بقاء القيود القانونية في يد الإدارة باعتبار النشاط الجمعي أساس ممارسة حرية الرأي والتعبير لمجال الحريات العامة، وبعض المواد التي تطرق إليها دستور 1996 تبين فعلا أنه امتداد لغيره، غير أنه احتوى على تغييرات طفيفة موجهة للانفتاح السياسي الذي اضطر النظام إليه بضغط قوتين: القوة الدولية التي تستعمل الوسائل النقدية والتمويلية لإرساء النظام الديمقراطي، وإنهاء الطابع التسلسلي، والقوة الداخلية التي تتمثل في التوازن الشعبي الرفض للأوضاع وتواصل الحكم البيروقراطي¹ لتعاود الجمعيات النشاط والظهور الحذر بعد دستور 1996، بعد تحسن الوضع الأمني نسبيا، منقوصة من الجمعيات ذات الطابع الإسلامي، لتظهر بصورة ملحوظة عقب رئاسيات 1999، بفعل تحسن الوضع وتطبيق سياسة الوئام المدني، وبعده المصالحة الوطنية، وعودة الاهتمام بتنظيمات المجتمع المدني على مستوى الخطاب السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتأكيد عل أهمية الجمعيات في تكريس وترقية العمل الديمقراطي.

و لقد تم حسب تصريح وزير الداخلية اعتماد 3110 جمعية في سنة 2002، إضافة الى تواجد

75 ألف جمعية تنشط على الساحة الوطنية والاهتمام أكثر بالجمعيات ذات الطابع التقليدي كالزوايا من

¹ عبد اللطيف باري، مرجع سابق، ص ص. 106، 107.

طرف الدولة ودعمها لها، إضافة إلى تنظيمات العروش التي كان لها وزن اجتماعي كبير وتأثير سياسي عميق على منطقة القبائل¹

يوضح الجدول (1) تطور عدد الجمعيات ذات الطابع الوطني من سنة 1987 حتى جويلية 2000 بحيث عرفت ديناميكية تأسيس الجمعيات الوطنية حالة انفجار في السنوات الأولى من صدور قانون 31/90.

السنة	1987 أو قبل	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد الجمعيات	6	12	81	152	136	96	64	72	75	12	04	02	37	16	765

المصدر: عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة

تم اعتماد 595 جمعية وطنية أي 77% من المجموع العام خلال النصف الأول من التسعينات (90-95) وإن 288 جمعية تم تكوينها خلال 1990-1991 وذلك نتيجة الفراغ الذي كان موجودا في مجال الجمعيات ورغبة المواطن بعد أحداث أكتوبر 1988 بالتكفل بشؤون المجتمع في إطار تنظيمات مستقلة عن الأجهزة الحكومية وملء الفراغ خاصة في ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية²

وبالنسبة للنسيج الجمعوي فإن إحصائيات وزارة الداخلية تشير إلى أن عدد الجمعيات المعتمدة تجاوز 78323 جمعية إلى غاية 2007 بين وطنية ومحلية موزعة عبر جميع ولايات الوطن (662 جمعية ذات طابع وطني و 77361 جمعية ذات طابع محلي) وهو عدد كبير بالنسبة لتجربة سياسية

¹ سمير حيطوش، "تسليم 3110 اعتماد جمعية منذ 2002"، جريدة الجزائر نيوز، المرجع السابق، ص3.
² عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، المرجع السابق، صص 151، 152.

حديثة العهد ولطبيعة الديمقراطية فيها ودرجة ثقافتها السياسية، بينما تقرير آخر لوزارة الداخلية التي نشرت في جريدة الخبر أن عدد طلبات تسجيل الجمعيات فاق نهاية عام 2007(80706 طلبات) ووصل عدد الجمعيات المعتمدة لدى الجهات المختصة أي وزارة الداخلية الى غاية 2008(81000 جمعية) بين وطنية ومحلية.

- الجدول رقم(2): يبين التطور المتزايد للجمعيات حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية لكل سنة¹

السنة	عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة كل سنة
1989	81
1990	51
1991	135
1992	92
1993	63
1994	70
1995	74
1996	12

المصدر: إحصائيات قدمت من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية 24/11/2011.

الجدول رقم (3) يبين العدد الإجمالي للجمعيات (الوطنية والمحلية)

السنة	العدد الإجمالي للجمعيات	نسبة الزيادة بالنسبة للسنة الفارطة
1997	48201	3825
1198	52026	14205
2002	66231	7014
2003	73245	5704
2006	78949	2051
2008	81000	9618
2011	90618	

المصدر: إحصائيات قدمت من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 24/11/2011

جدول رقم 4

STATISTIQUES DES ASSOCIATIONS NATIONALES AGREES PAR TRYPOLGIE

¹ جريدة الخبر الجزائرية:لיום 21 سبتمبر 2008، ص3.

إحصاء الجمعيات الوطنية المعتمدة 1

عدد	Nombre	تبيولوجية الجمعيات	Typologie des association
25		صداقة-مبادلات-تعاون	Amitié-Echange-Coopération
30		التلاميذ والطلاب القدماء	Anciens Elèves & étudiants
140		ثقافة-فن-تربية-تكوين	Culture-art-éducation-formation
07		حقوق الإنسان	Droits de l'homme
13		طفولة ومراهقة	Enfance & adolescence
58		البيئة ومحيط العيش	Environnement & cadre de vie
20		الجمعيات الأجنبية	Association étrangère
09		الأسرة الثورية	Famille révolutionnaire
23		النسوية	Femmes
18		معاقون وغير المكيفين	Handicapés & inadaptés
19		التراث التاريخي	Patrimoine historique
49		الشباب	Jeunesse
34		التعاضديات	Mutualités

206	مختلف المهن Diverses professions
10	الدينية Religion
08	المتقاعدون والمسنون Retraites & personnes âgées
145	صحة Santé
46	علوم وتكنولوجيا Science & technologie
27	تضامن-إسعاف والجمعيات الخيرية Solidarité-secours-Bienfaisance
81	رياضة وتربية بدنية Sport & Education physique
28	سياحة وترفيه Tourisme & loisirs
996	Total المجموع

المصدر: إحصائيات قدمت من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية.

إحصاء حدد بتاريخ 2012/05/02.

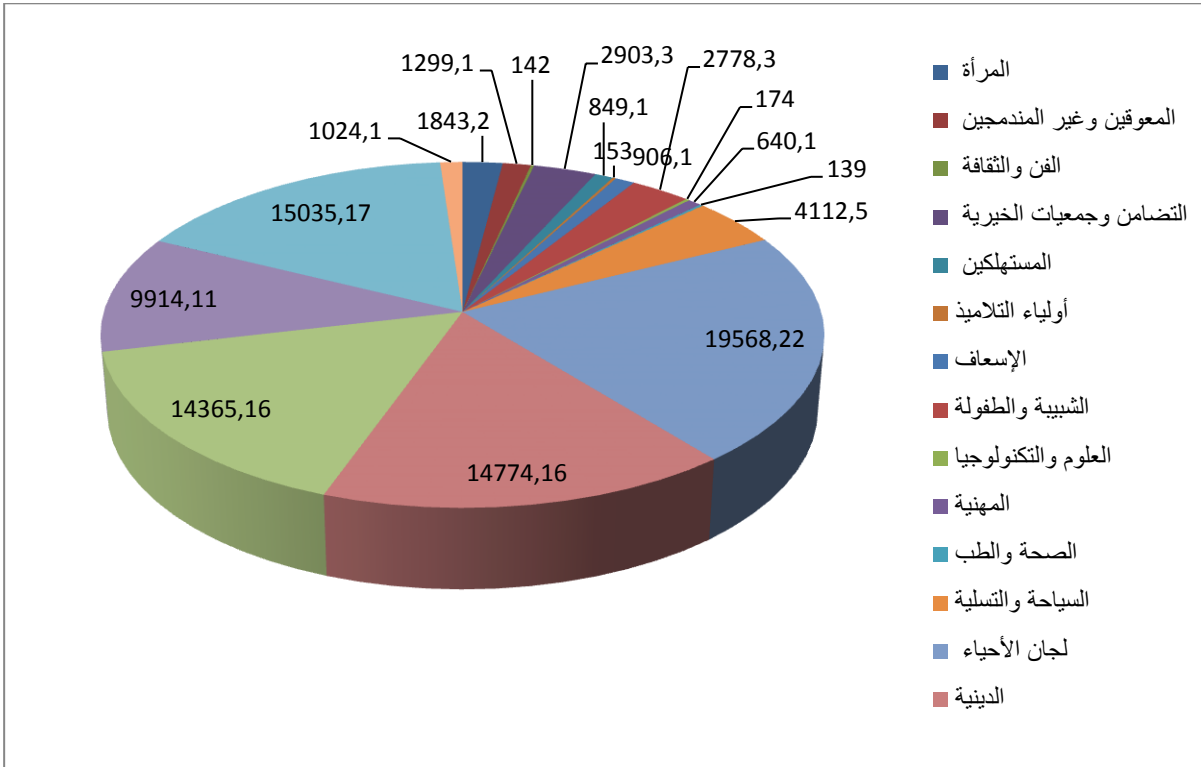
الجدول رقم 8: يوضح عدد الجمعيات في كل ولاية

رقم الولاية	اسم الولاية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	المجموع
		المهنة	الدينية	الرياضة والتربية	الفن والثقافة	أولياء التلاميذ	العلوم	لجان الأحياء	البيئة	تاموقيين	المستهلكين	الشبيبة	السياحة	المتقاعدين	المرأة	التضامن	الإسعاف	الصحة والطب	الخريجين	
1	أدرار	140	537	189	466	182	2	423	501	12	1	12	37	1	22	105	2	0	0	2632
2	الشلف	49	450	324	115	503	7	387	15	25	2	73	9	3	10	19	5	6	0	2002
3	الأغواط	148	210	252	198	107	0	134	35	11	2	16	30	1	39	90	0	1	0	1274
4	أم البواقي	107	245	201	194	336	27	431	23	36	1	44	25	2	23	79	6	4	0	1784
5	باتنة	466	352	341	330	701	33	503	20	21	1	118	5	0	18	144	0	24	1	3078
6	بجاية	116	635	748	482	804	71	1678	61	22	1	69	9	0	11	106	3	26	2	4844
7	بسكرة	80	338	323	255	442	35	383	34	32	2	60	51	3	25	97	1	18	2	2181
8	بشار	148	154	194	303	187	20	260	17	10	3	18	26	2	13	21	8	6	0	1390
9	البليدة	74	232	379	237	422	68	428	48	13	0	45	19	2	34	116	3	10	3	2133
10	البويرة	37	240	151	148	137	21	314	10	3	0	12	8	3	12	101	0	5	0	1202
11	تمنراست	181	210	147	187	111	11	210	8	9	5	21	9	5	14	30	0	6	2	1166
12	تبسة	37	215	288	124	161	14	380	17	12	5	51	8	4	34	52	0	20	0	1422
13	تلمسان	101	446	335	219	357	24	564	18	32	1	77	7	3	13	41	1	20	30	2289
14	تيارت	72	268	258	226	174	10	243	25	18	2	43	14	3	15	52	1	9	0	1433
15	تيزي وزو	111	717	564	797	645	110	1293	26	292	3	115	9	21	4	1	0	0	1	4709
16	الجزائر	162	555	1762	604	860	104	1638	133	124	5	442	26	5	182	302	11	72	14	7001
17	الجلفة	101	321	257	141	221	6	194	40	12	2	69	33	0	7	85	0	20	0	1509

1889	0	3	14	23	31	3	29	53	1	8	40	475	8	384	115	282	346	74	جيجل	18
1644	1	23	9	33	9	1	11	63	2	19	16	162	5	379	86	151	507	67	سطيف	19
1244	2	9	0	52	5	1	22	50	2	15	26	153	24	148	132	291	253	59	سعيدة	20
2336	0	15	0	43	18	11	17	72	1	33	65	508	23	504	242	397	331	56	سكيكدة	21
1648	0	1	0	79	9	6	3	86	2	13	37	319	13	227	190	358	252	53	سيدي بلعباس	22
543	1	8	0	14	2	4	18	48	2	10	4	87	4	42	42	143	116	9	عنابة	23
1494	2	12	1	40	13	1	5	51	4	8	12	334	38	312	112	262	207	67	قالمة	24
2808	22	54	0	90	15	9	26	92	5	40	31	798	47	476	309	415	282	118	قسنطينة	25
2063	2	16	0	70	35	3	15	32	3	28	30	288	54	524	241	228	400	83	المدية	26
2326	1	26	11	53	18	4	5	45	2	46	17	524	15	445	209	423	413	59	مستغانم	27
2173	2	22	0	83	17	1	11	102	2	26	26	716	14	309	161	276	295	116	المسيلة	28
1633	0	5	0	41	15	2	41	113	2	23	43	366	9	234	168	240	304	57	معسكر	29
1340	0	16	12	59	2	1	38	24	1	13	61	85	16	170	231	197	402	9	ورقلة	30
3735	8	73	39	47	44	22	20	155	52	95	38	532	102	698	467	682	560	83	وهران	31
1025	6	15	6	51	10	2	49	14	1	18	19	199	9	133	107	132	155	128	البيض	32
566	0	6	0	1	6	0	3	35	0	4	27	105	4	39	90	127	72	1	اليزي	33
2253	0	3	10	33	8	1	17	83	1	22	15	521	1	528	147	266	534	77	برج بوعريش	34
1805	30	10	5	45	26	0	8	68	0	21	21	374	14	376	183	217	362	36	يومرداس	35
735	2	6	2	20	4	3	2	34	2	7	14	150	2	108	27	93	203	50	الطارف	36
206	0	0	0	6	1	0	8	6	1	2	6	54	1	28	32	35	16	16	تندوف	37
819	0	7	19	6	23	1	31	48	2	11	11	86	10	127	104	211	127	18	تسميلت	38
2202	0	7	0	73	30	1	9	76	2	16	26	295	9	405	242	323	540	126	الوادي	39
1186	0	16	1	27	33	0	1	38	1	19	36	195	1	286	90	173	197	64	خنشلة	40
947	0	14	0	62	2	3	13	15	1	7	72	258	0	133	85	128	162	4	سوق	41

																			أهراس	
1922	1	1	0	63	7	2	6	60	6	19	22	493	15	405	159	191	351	114	تيبازة	42
1644	0	6	0	34	1	0	35	55	2	10	19	426	0	337	94	271	278	105	ميلة	43
1988	0	0	0	22	10	2		39	1	23	11	649	8	415	201	195	304	73	عين الدفلى	44
904	3	1	1	30	13	7	18	38	1	16	12	190	2	115	83	131	162	81	النعامة	45
1064	0	7	0	24	11	2	33	9	1	10	27	220	6	144	107	240	181	42	عين تموشنت	46
2097	1	4	3	109	11	2	22	13	2	31	28	535	7	222	384	365	232	126	غرداية	47
330	0	7	0	4	1	0	1	1	1	2	0	8	0	32	48	109	105	11	غليزان	48
90618	139	640	174	2778	906	153	849	2903	142	1299	1843	19568	1024	15035	9914	14365	4112	4112	المجموع	
	0.15%	0.71%	0.19%	3.07%	1.00%	0.17%	0.94%	3.20%	0.16%	1.43%	2.03%	21.59%	1.13%	16.59%	10.94%	15.85%	16.30%	4.54%		

الجمعيات المحلية المعتمدة (إحصاء حدد في 31 ديسمبر 2011)



إن ما نستخلصه من خلال الجداول هو تركز النسيج الجمعوي خاصة في المدن الكبرى، نجد في المقام الأول ولاية الجزائر المتصدرة ب (7001 جمعية) ثم ولاية بجاية ب(4844 جمعية) و تيزي وزو (4709 جمعية) و كذا وهران (3735 جمعية) باتنة (3078 جمعية) ثم قسنطينة ب (2808 جمعية)، و هذا ما يعني أن 72% من الجمعيات توجد في التجمعات الكبرى و 20 % في المناطق شبه الحضرية و 6،7 % بالمناطق الريفية .

فأهم ميزة للنسيج الجمعوي الجزائري ، أنه متمركز في المدن ، إذ أصبح مجالا للتعبير عن القضايا التي طرحتها المدينة كالبطالة كذلك تتميز الحركة الجمعوية بهيمنة القضايا الثقافية الرمزية على نشاطاتها ، الذي مثل عائقا أمام عملية التجانس الضرورية لتفعيل نشاط الحركة الجمعوية و تحولت إلى تنظيمات مطالب و مصالح أو تنظيمات تجميع أكثر منها جمعيات مشاركة و مساهمة .

أفرزت تناقضات اجتماعية كان من المنتظر منها أن تكون وسيطا اجتماعيا و سياسيا إلى الاقتراب أكثر من الدولة ، و تبني أساليب عملها ، و هو ما قضى على كل استقلالية هذه التنظيمات ¹.

و من هذه المعطيات يمكن استنباط نتيجة أن النسيج الجمعي عرف تحولا من حيث الكثافة ، منذ سنتي 1989-1990 ، و حسب المعطيات المذكورة ، شهدت سنتي 1996-1997 ميلاد الجمعيات البيئية .

و من الملاحظ أن هناك اتجاهين رئيسيين في مجال التطور العددي للجمعيات :

الفترة الأولى التي تتراوح ما بين 1990/1994 عرفت عددا هائلا من الجمعيات الجديدة .

الفترة الثانية التي تتراوح ما بين 1995/2001 تميزت بالتباطئ من حيث نشوء الجمعيات .

الفترة الثالثة التي تتراوح ما بين 2002/2004 فتميز بزوال بعض الجمعيات و تلاشيها²

يعود السبب في أن مسألة العمل الجمعي في هيمنة من طرف المجتمع السياسي على كل المجالات وفي سياق آخر تجهل فيه الكثير من الجمعيات حقيقة المجتمع المدني ودوره ووظائفه على الرغم من أن مرحلة التعددية اتسمت بعدد هائل من الجمعيات إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية عن سلطة الدولة، وكم هي الجمعيات التي ظهرت بسرعة ثم اختفت فجأة إما لأنها وجدت من أجل إن تقتات من خزينة الدولة أو لأنها في الأصل هشة من الداخل.

الدائرة النسبية تبين بوضوح النسب المئوية لكل التصنيفات حسب طبيعة النشاط الذي تتولاه الجمعية، فنجد نسبة لجان الأحياء التي تتقدم القائمة 21.59 ثم تليها جمعية أولياء التلاميذ بنسبة 16.59 وبعدها الجمعيات الدينية بنسبة 16.30 ثم جمعيات الرياضة والتربية البدنية بنسبة 15.85

¹ ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص 274.

² نفس المرجع، ص 275.

وبعدها تأتي مباشرة الجمعيات الخاصة بالفن والثقافة بنسبة 10.94 وباقي التصنيفات التي تتراوح ما بين 0.5 إلى 3 وهي نسب قليلة للتمثيل الشعبي والفكرة الأخرى حوالي 9.5 مليون شاب أي ما يقارب 32 مكانتها مازلت ضعيفة، وانه يتوجه نحو الجمعيات الرياضية والثقافية والاندماج المهني (الاجتماعي، ومحاولة إيجاد حل لمشاكلهم كالبطالة والتأهيل المهني¹

بينما نجد الجمعيات الشبانية النسائية غائبة ومهمشة فهي تهتم بالدرجة الأولى بالتكوين المهني كالخياطة والإعلام الآلي والسكرتارية.... الخ ويبقى إن نشير إلى الجمعيات الطلابية المتواجدة في الجامعات وإحيائها يغلب عليها الجانب شبه النقابي أكثر من ثقافي علمي وهذا راجع إلى فقدانهم الأمل وغموض أفاق المستقبل والإحساس بالتهميش، عدم درايتهم بما يحيط بهم واللامبالاة، وضعف الوعي السياسي وعدم اكتمال نضجهم وهناك طابع تفرضه الدولة هو طابع المنفعة العامة، بحيث بإمكان الجمعية المعنية الاستفادة من الدولة، الولاية أو البلدية من إعانات، مساعدات مادية أو من مساهمات أخرى مشروطة أو غير مشروطة بمعنى انه بيد كافة الجمعيات بإمكانها أن تلقى هبات من جمعيات وهيئات أجنبية بعد موافقة السلطة العمومية المختصة التي تتحقق من المصدر، المبلغ الملائم والهدف المرتقب بموجب القانون الأساسي للجمعيات والضغوطات التي قد تترتب على الجمعية إن هذه الأحكام شبيهة بالتشريع السابق الذي يشكك في كل اتصال مع الخارج حيث إن النصوص التي ستحكم الهبات ستعقد الاستفادة من هبات أجنبية إلى حد استحالتها، بالفعل وضع المقرر الوزاري المشترك، المؤرخ في 1994/11/22، جهازا صعبا وحدد قائمة من الهبات التي تتلقاها من الإعفاءات الجمركية والجنائية، وتقدر هذه الجمعيات بستين جمعية، بما فيها الهلال الأحمر الجزائري².

¹ ليندة لطادين محرز، مرجع سابق، ص 275، 276.

² عمر دراس، الحركة الجمعوية في المغرب العربي الجزائري: (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية)، ص 26، 27.

أهم مؤسسات المجتمع المدني

تتنوع مؤسسات المجتمع المدني في التجربة الجزائرية، فالكثير من التصنيفات لها لا تنفي الأحزاب السياسية، كونها جزء منها، لأن العمل السياسي والمدني يمكن فصلهما بل الأحزاب السياسية تمارس ضابطة قويا على السلطة وتضم فئات من المواطنين وتضطلع بوظائف هامة أولها تحقيق مصالح ورغبات المجتمع والتوعية والتعبئة إن كانت في الحكومة ومراقبة نشاط الحكومة وضبط إن كانت خارجها.

لكن الأحزاب السياسية بشكل عام لا تصنف ضمن المجتمع المدني طالما تضمنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة.

لهذا الهدف ندرج أهم الأحزاب السياسية المؤثرة على الساحة قبل التطرق لتنظيمات المجتمع المدني¹.

الأحزاب السياسية

بدأت الأحزاب السياسية في الظهور مع دستور 1989، إذ بلغ عددها ستين 60 حزبا سياسيا، الأمر الذي دعا إلى ضرورة استدراك الوضع الخاص في القانون العضوي للأحزاب السياسية في 06 مارس 1997 بموجب الأمر 09-97 ما جعل العدد يتراجع إلى 28 حزبا سياسيا تنقسم إلى ثلاث توجهات مهمة:

1- أحزاب التيار الوطني.

2- الأحزاب العلمانية

3- أحزاب أخرى صغيرة

¹ عبد اللطيف باري، مرجع سابق، ص 108.

أهم هذه الأحزاب

أ- **جبهة التحرير الوطني front de libération national**: الحزب الذي تولى قيادة الدولة،

يضعف بعد إعلان التعددية، شهد انقسامات عديدة

ب- **التجمع الوطني الديمقراطي rassemblement national de démocratie**: أعلن عن

ميلاده قبل موعد التشريعات في 03 افريل 1997 حيث حظي بتأييد الإدارة والعديد من المنظمات أهمها المنظمة الوطنية للمجاهدين وأبناء المجاهدين وغيرها.

حقق نجاحا كبيرا في تشريعات 05 جوان 1997 بمعدل 96.33 وعلى الأغلبية المطلقة في الانتخابات المحلية و80 مقعدا في مجلس الأمة، مع تأييد الرئيس اليمين زروال له.

ج- حركة مجتمع السلم HMS

حماس سابقا، تأسست في ديسمبر 1991، تحول هذا الحزب الممثل الأول للتيار الإسلامي بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وشارك في مختلف الانتخابات لتتخفص نسبة تمثيله في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

د- جبهة القوى الاشتراكية front de libération socialistes

نال اعتماده في جوان 1989 إلا انه تأسس في 29 جوان 1963 موازاة مع العصيان الذي قاده حسين ايت احمد ضد الرئيس احمد بن بلة، فيبني الاتجاه اللائكي ويرفض التطرف الديني مع دعوته القطعية ضد النظام بعد إلغاء انتخابات ديسمبر 1991 التي تحصل على الرتبة الثانية فيها نكتفي بذكر هذه الأحزاب المهمة العمال، التجديد الجزائري، التحالف الوطني، الجمهوري النهضة، الجمهوري

التقدمي...الخ¹

¹ ابتسام قرقاش، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)", (رسالة ماجستير، سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011) ص، ص64-66.

*تنظيمات المجتمع المدني: تتنوع التشكيلة لدى المجتمع المدني لتشمل العديد من العناصر، بشكل

عام يتشكل من:

- الجمعيات
- النقابات
- الإعلام

أولا الجمعيات: شرع العمل الجمعي منذ مرحلة الأحادية الحزبية من خلال نشاط الجمعيات بمختلف أنواعها ضمن توجه حزب الدولة وفي سياسته، بل كانت تتلقى الدعم من طرفه، لكن البروز الكبير كان بعد دستور 1989 وخاصة قانون 90-31 في 1990 المتعلق بالجمعيات فتأسست عشرات الجمعيات وذلك راجع إلى محاولة النظام حل الأزمة القائمة بإطلاق نوع من الحريات العامة.

لكن بعد سنة 1991 وبروز الأزمة الأمنية في الأفق يتعامل النظام معاملة عكسية لتدارك تطويق الأوضاع، فقلص من اعتماد الجمعيات إلا بعد التحقيقات فيها ونشاطها من طرف السلطات الأمنية ابتداء من سنة 1996 نلاحظ ارتفاع الاعتمادات الممنوحة لان البلاد شهدت انفراجا جزئيا وتعاملا آخر من طرف السلطة كسياسة الوئام المدني، يمكن رصد أنواع متعددة من الجمعيات:

1- **الجمعيات النسوية:** تضم أكثر من (30) ثلاثين منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة والقضايا

المتعلقة بها من عنف ومشاركة وغيرها، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن تصنيفها إلى:

1- **الجمعيات الخيرية النسائية:** وهي أكثرها انتشارا.

2- **الجمعيات و الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب :** يرصد نوعان ، الجمعيات التابعة للأحزاب

المعارضة التي تتبنى الطابع الإيديولوجي و الجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة و أهمها الإتحاد

الوطني للنساء الجزائريات UNFA¹

¹ إبتسام قرقاح، مرجع سابق، ص، ص 67، 68.

3- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية الحرة.

4- النوادي النسائية ، التنظيمات النسوية الحرة عن أي تيار¹

2- جمعيات حقوق الإنسان

تكونت هذه التنظيمات بشكل لم يلق الرضا التام من طرف السلطة، و ذلك حال العديد من الدول ، ومن أهم التنظيمات:

- الرابطة الجزائرية للدفاع عند حقوق الإنسان : أسسها المحامي علي يحي عبد النور من أهم ما نادى به احترام الحقوق المدنية و السياسية في ظل دولة الحق و القانون .

- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تضم عناصر مثقفة و قد برز نشاطها في أحداث أكتوبر 1988 -المرصد الوطني لحقوق الإنسان: لاقى خلافا كبيرا من ناحية استقلاليته عن السلطة، اذ تأسس في 1992 من طرف الحكومة ومهمته تقديم التقارير الدورية عن انتهاكات حقوق الإنسان وكأنه اشبه بأي مؤسسة استشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. حل وتأسست مكانة اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان .

3- الجمعيات الثقافية

أهمها: الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية والحركة الثقافية البربرية.

4- الجمعيات التطوعية

من أهم هذه الجمعيات: المنظمة الوطنية للمجاهدين، أبناء المجاهدين، أبناء الشهداء، وهي ذات تبعية للدولة لأنها تخضع لتمويلها.

5- الحركة الطلابية

¹ إيتسام قرقاح، مرجع سابق، ص، ص 67، 68.

لعبت قبل الاستقلال دورا كبيرا في الثورة التحريرية إلا انه غلب على نشاطها التبعية السياسية. نشاط وعدد الحركات الطلابية في تنامي مستمر لأنها تعبر عن الطبقة العلمية للمجتمع، الا ان هذه الصفة تدهورت لتدهور مكانة الطالب وعدم التأطير الحقيقي لعناصر هذه التنظيمات التي بلغت في سنة 2005 13 منظمة وطنية¹.

ثانيا: النقابات

تمثل الممارسة النقابية في الجزائر أولوية سياسية، لذلك اكتسبت المنظمات النقابية مصداقيتها في كل دساتير الدولة، فالمادة 56 من دستور 1996 تنص على: الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين. تعددت التنظيمات النقابية على شكلين:

1- **النقابات المهنية:** تضم مجموعة الأعضاء الذين يزاولون المهن، ومن أهمها: نقابة الصحفيين،

القضاة، اتحادات رجال الأعمال.....الخ

تعد هذه التنظيمات نشطة لعدة اعتبارات كالمستوى التعليمي لعناصرها والاستقلالية الإدارية والمالية النسبية لها

2- **النقابات العمالية**

الرجوع للعمل النقابي في الجزائر يمتد إلى 1923، أين انضم العديد من العمال الجزائريين إلى الكونفدرالية العامة للعمل confédération générale de travail بجانب ذلك وفي الأربعينيات تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية تأسست نقابة التجار المسلمين الجزائريين، وبمرور عدة مراحل تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 برئاسة عيسات إيدر.

¹ عبد اللطيف باري، مرجع سابق، ص112.

سيطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الحياة النقابية خاصة انه من ضمن منظمات حزب الدولة، لكن دستور 1989 اقر التعددية النقابية التي أدت إلى ظهور تنظيمات أخرى مع بقاء تعامل الدولة مع هذا التنظيم من أهم التنظيمات النقابية الأخرى:

- **النقابة الإسلامية للعمل** : تأسست في 1990 إذ مثلت النقابة الموازية التي تبنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.

- **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر**: تأسست من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1992 لمواجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- **الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين**: تأسس في 1953 و استقل عن جبهة التحرير في 1988 يضم 700 ألف عضوا حسب إحصائيات 1997¹.

ثالثا: الإعلام

خضعت التجربة الإعلامية الجزائرية لمرحلة متباينة وتطور مستمر، فبالرغم من أن المشرع أعطى الحق للتعددية الإعلامية والحرية في ذلك لكن مع التعامل الصارم إزاءها، زيادة إلى فتح المجال للصحف دون الوسائل الأخرى التي بقيت في يد الحكومة.

تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام في 1990، الذي أعطى أفاق كبيرة للإعلام خاصة إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، الذي تميز بالاستقلالية التامة، فإنعكس ذلك على الوضع خاصة ان عدد الصحف بلغ 103.

تأثر الإعلام بإلغاء المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992، التي قيدت الحريات وألغت أي ضمانات للإعلام وممارسته، وتميزت هذه الفترة بضبط صارم للعمل الصحفي خاصة أن تعلق الأمر بمواضيع أمنية، إلى حد غلق العديد من الصحف الطباعة بالمطابع العامة أو حتى الاعتقال والحظر.

¹ ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص 69.

أعلن في 04 جوان 1998 عن تأسيس النقابة الوطنية للصحفيين، حيث عقدت مؤتمرها الأول في 25 نوفمبر 1999 على خلفية عدم مناقشة مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني تتعلق بالانتخابات الرئاسية في 1999.

يظل الإعلام في الجزائر مكبلا وقيد تأويلات السلطة الخاصة به، مع بروز جانب للحرية مؤخرا، لكن المدى لم يبلغ التخلي للأفراد عن كل الوسائل، ونعني بذلك التلفزيون والإذاعة، إضافة إلى ذلك لا بد من وجود قانون يحمي حرية الصحافة ويمنع تدخل السلطة في شؤونها¹

ينص القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات أن الدعم لا يمنح للجمعيات إلا بعد تقديم حصىلة النشاط المصادق عليها من قبل محافظ الحسابات يبين بوضوح مصير الأموال التي قدمتها للجمعية.

كما قررت الحكومة فرض تدابير رقابية صارمة على تمويل الجمعيات في سياق الإجراءات التشفية التي اعتمدها لضبط ميزانية 2016، حيث قررت وقف تمويل كل الجمعيات التي لا تقدم حصىلة رقمية مصادق عليها من قبل محافظ الحسابات التي تتضمن المصاريف ووجهة الأموال التي منحها الدولة وكيفية صرفها تنفيذا للإجراءات التي تضمنها قانون الجمعيات الجديد 2012.

فقد أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بان عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر ناهز قبل 3 سنوات 100 ألف مابين جمعية وطنية ومحلية، وحسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 2012، من بينها 92627 جمعية محلية و 1027 جمعية وطنية، ونصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو لا تنشط ولا نسمع بها²

¹ عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والادارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2007-2008)، ص115.

² 13/01/2016/11:30 www.annasnonline.com

مهما تنوعت القوانين وتعددت تعديلاتها في مجال التشريع، فإن التوجه السياسي للنظام بقي هو المكرر في كل الإجراءات والتعديلات ضمن عمليات الإصلاح والتغييرات التي باشرت بها الدولة وهو التوجه الذي ظل يهدف إلى هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني وجعل سلطة الدولة تحكم مختلف المجالات سياسيا واقتصاديا، وطنيا ومحليا.

وذلك ما جعل عملية التحول عملية معقدة يصعب التكهن بما ستؤول إليها طبيعة العلاقات بين المجتمع المدني والتنمية المحلية والدولة.

انطلاقا من كل ما سبق وتماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والإدارية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، جاء القانون البلدي رقم (08/1990) وقانون الولاية رقم (09/1990) ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي وليواكب التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة وما يتماشى مع التنمية المحلية¹.

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

أخذت التنمية المحلية مكانة محورية ضمن عملية التنمية الشاملة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف وأسس التنمية المحلية في الجزائر

أولا تعريف التنمية في الجزائر

تعرف التنمية المحلية من خلال برنامج العمل الإقليمي على أنها: تنمية إقليم المنطقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات و الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية، وتجديد الثروات، وتسيير محلي فعال، يعتمد على تأطير ذو نوعية مع مخططات تكوين موجهة، حسب مختلف مجالات الكفاءة، مرتبة، مسبقة ومحددة وملتزمة²

¹ عبد النور ناجي، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، تجربة البلدية الجزائرية، النهضة ع4، (2009)، ص99.
² العربي عيسات وحياة براهيم، دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج نموذجاً- الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر. واقع وأفاق، يومي 14 و15 أبريل 2008، ص2. جامعة الجزائر 3.

ثانيا: أسس سياسة التنمية المحلية بالجزائر: تقوم على:

- تدخل الدولة وذلك بإعطائها الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطن وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- المشاركة الشعبية وذلك بالمشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط¹.

- اعتماد التخطيط لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممرضة، التخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممرضة والمخططات البلدية للتنمية.

- تحقيق العدالة في التكليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني على أعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.

- التوازن الجهوي والذي يعد محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء

الاجتماعي نموا متوازنا ومتكاملا، عبر التوزيع المتوازن والعاقل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر

- تحسين ظروف حياة السكان اجتماعيا وثقافيا²

المطلب الثاني: محاور السياسة التنموية المحلية في الجزائر: على التنمية المحلية أن تنتهج خمسة محاور .

1- جرد الموارد والقدرات المحلية : وعليه يجب أن يتم الشروع في وضع سلسلة من الحصائل والجرد

قصد تقسيم قدرات التنمية المحلية فيما يلي:

¹ سومية خلادي، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حياة الجماعات المحلية بالجزائر، (رسالة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير ، تخصص إدارة البيئة والسياحة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013) ص:138.

² نفس المرجع، ص:139.

- موارد ثروات الأقاليم، وتتمثل في الحيوانات والنباتات، التراث الطبيعي والثقافي ، المورد من الماء والموارد المنجية .

- الموارد الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل في نسيج المؤسسات الصناعية، فروع التكوين العلمي.

2- دعم قواعد التنمية والتجهيزات، تمثل التدخلات ذات الأولوية على المستوى المحلي في تحسين شبكة الطرقات الولائية وكذا الطرقات الثانوية بين المدن الصغيرة، والمناطق الريفية، ويجب أن تكون شبكة أوعية الطرق موصولة بفعالية بالطرق الرئيسية¹

- تطوير هندسة إقليمية، لا تعتمد التنمية المحلية على الموارد المحلية فقط، بل المعرفة التي تسمح بتركيب و إنجاز المشاريع في جميع أبعادها التقنية، القانونية والمالية وتشكل عاملا أساسيا لنجاح المشاريع المحلية.

-التكوين و العمل، تدعم هذه الثنائية أصحاب مشاريع التنمية المحلية وتشكل دعما لتنمية المشروع، ويقدم الدعم من طرف الجماعات أو وكالة خاصة، ويسمح لصاحب المشروع باعتماد ملائمة المشروع، وتجنيب التمويل والاستفادة من التكوين التقني والتسيير الضروري للسير الحسن للمشروع.

3- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: ويتعلق الأمر بالمتابعة والقيام بأعمال قصد تطوير وتحسين محيط المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية والتقدم في إنجاز هياكل الدعم من أجل ترقيتها.

ويتعين على هذه المؤسسات الذهاب نحو أفق جديدة أكثر دعما في ميدان التشغيل كأدوات للإنتاج. وضمن هذه الدينامكية، ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية 2008 إلى 321,387 مؤسسة بزيادة تقدر بنسبة 9% مقارنة بسنة 2007 وهي زيادة تترجم بتوفير 27,440 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

¹العربي عيسات وحياة ابراهيم، مرجع سابق،ص5.

نهاية 2008 بلغ عدد الوظائف المسجلة 1,233,000 منصب عمل بزيادة 15% مما أسفر عن توفير 168,000 منصب عمل جديد¹

في إطار مخطط الأعمال المعتمد في هذا الاتجاه، فإن الأمر يتعلق بمرافقة المؤسسات بإجراءات ملموسة في ميدان دعم تشغيل الشباب، وكذا تنشيط التنمية وتأهيل المؤسسات المذكورة في الميادين التالية، العقار، الجبابة، المنافذ التجارية، سير الأسواق وتحويلها التنمية البشرية، الفضاءات الوسيطة الدعم المؤسساتي، تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال²

4- إقامة حكم محلي ملائم: من أجل إقامة حكم ملائم للتنمية المحلية يجب توزيع مختلف الوظائف بين الدولة و فضاءات البرمجة الإقليمية والولايات والبلديات ، فالدولة تحدد وتجسد السياسة الوطنية للتنمية المحلية، أما المجموعات الإقليمية فهم فاعلون رئيسيون في التنمية المحلية ويستفيدون من إعادة تموقع الهياكل الإدارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية ومن اللامركزية.

المطلب الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر.

أولاً: تشخيص الوضع التنموي للبلديات الجزائرية: تم تحديد 805 بلدية، أي أكثر من نصف البلديات الجزائرية، على أنها بلديات تعرف تأخراً نسبياً في التنمية، وتقع الأقاليم التي تعاني التأخر أساساً في جبال التل، الهضاب العليا، وبعض مناطق الجنوب.

بحيث تقع هذه البلديات عموماً في مجالات جغرافية ذات خصوصية الجبل، السهوب، ذات الأنظمة البيئية الهشة، وفي الوسط المناوئ (الوعرة، الجفاف) والفقيرة من حيث الموارد الطبيعية (التراب والماء) وغالباً ما تكون الممارسات الفلاحية فيها بدائية وعرضة للتقلبات المناخية، وغير متكيفة مع الوسط (الحرث في

¹ سومية خلادي، مرجع سابق، ص 140.

² أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة الجزائر 3، ع 19، 2008، ص 44.

المنحدرات الجبلية، الزراعة المكثفة للحبوب، والرعي الجائر في الهضاب العليا) تساهم هذه الممارسات في تدهور واختفاء الموارد وندرتها دون أن تسمح بتحسين مستويات الحياة للسكان.

ويزيد بعض الأقطاب الحضرية وقلة الهياكل من عزلة هذه الأقاليم وعرقلة تطورها، وتعيق السكان بسبب عدم وصول التجهيزات القاعدية (الصحة، التربية) ومناطق التشغيل، وهكذا فإن نسبة التمدن هي أقل من متوسط النسبة الوطنية، كما أن نسبة البطالة عالية بصورة غير طبيعية¹

ثانيا:ديناميت التنمية المحلية في تحسين شروط الحياة وتتجسد من خلال:

- الحصول على السكن الذي يحترم المعايير الدنيا للرفاه.
- وضع قاعدة تجهيزات خاصة الصحية والتربوية.
- ملائمة التجهيزات مع أنماط حياة السكان الريفيين والرحل، بتطوير وتعميم النقل المدرسي وإعادة النظام الداخلي...الخ.
- فك العزلة قصد تحسين الوصول إلى القرى وربط الإقليم.
- حماية وإحياء الأوساط الطبيعية من خلال إعادة تثمين السلاسل الجبلية وإحياء الأنظمة السهبية والواحات.
- توزيع النشاط الاقتصادي والسهر على استغلال أكثر فاعلية وعقلانية للموارد الطبيعية ووضع حد لبعض الاستغلالات غير المستدامة.
- تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة على أساس تثمين الموارد الخاصة بالوسط الطبيعي والمعارف المحلية، تسند الى حكم راشد للشؤون المحلية من خلال تأطير محسن للبلديات، يسمح بتحديث التسيير المحلي، من خلال إدارة جوارية وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة المحلية والتحكم في الموارد المالية²

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية في الجزائر

¹ سومية خلادي، مرجع سابق، ص141.

² أحمد شريفي ، مرجع سابق، ص، ص47-50.

أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات المجتمع المدني الجزائري المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري و ترسيخ مفاهيم الحرية و الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان ، تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها و دعم قدراتها و تطوير علاقاتها فيما بينها و تكييف طبيعة روابطها بالدولة و مؤسساتها و ضبط لإيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية ، فعلى أساس الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة المجتمعية و في قيم الثقافة التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين و العلمية التنموية ، يتضح مدى أهمية هذه التنظيمات و تتضح الحاجة إليها لدعم التنمية و دعم الثقافة الديمقراطية و المشاركة السياسية و احترام حقوق الإنسان خاصة في الجزائر . و يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر إحداث و تفعيل التنمية المحلية كما يمكنها إدارة الحكم عبر تعزيز الشفافية و المساءلة في النظام السياسي.

المطلب الأول: أهمية المجتمع المدني في ترسيخ التنمية المحلية

تزداد أهمية الجمعيات و الهيئات الأهلية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات نتيجة للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الحضاري للمواطنين و سعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشاركتهم الإيجابية للجهود الحكومية في التنمية ، و مهما تعددت أشكالها و أنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي¹.

- الوساطة و التوفيق: أي التوسط بين الحكام و الجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال و نقل أهداف و رغبات الحكومة و المواطنين بطريقة سلمية².
- تقديم أساليب و نماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.

¹ عيد السلام ، عيد اللاوي ، مرجع سابق ص 83.

² جهيدة شاوش إخوان ، مرجع سابق ، ص 77

- تكملة دور الحكومات و التنظيمات الرسمية في تقديم برامج التنمية و الرعاية.
- تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد و توظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة¹
- توفير الخدمات و مساعدة المحتاجين
- المشاركة الشعبية الاجتماعية : و هي عنصر هام في إحداث التنمية فالمشاركة الشعبية عنصر من عناصر التقدم و تكسب الفرد مكانة في المجتمع و يؤكد هذا القول علماء الاجتماع السياسي بأن الناس ينتظمون و يكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية²
- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع
- تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات و التسيير الذاتي و التمويل الذاتي كلما أمكن ذلك .
- ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف³
- مراقبة السلطة السياسية بعدم تعديها عن الحقوق الفردية و المدنية⁴ من خلال هذه الأدوار و غيرها تتجلى أهمية و ضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها و المتطورة، و يعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمعات ، فهو إلى جانب دلالاته على وعي المواطنين تأكيد لمسؤولية المواطنين تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه⁵

المطلب الثاني: المجتمع المدني الجزائري و التنمية المحلية

بعد الاستقلال و خصوصا إثر التحول الديمقراطي و تبني سياسة التعددية السياسية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر ، و توازيا مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية و الرياضية ، مهدت إلى النمو و تطور الحركة

¹ عبد السلام عبد اللاوي ، مرجع سابق ص ص 83 84 .

² مسعود شهبوب ، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر . (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986) ص 130.

³ عبد السلام عبد اللاوي ، ص ص 83 ، 84 .

⁴ جهيدة شاولي إخوان ، مرجع سابق ، ص ص 78-81 .

⁵ غزير محمد طاهر، مرجع سابق، ص 44

الجمعية في الجزائر التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني الذي احتل موقعا مهما ، ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية و الثقافية و التنموية¹ حيث شهدت منظمات المجتمع نشاطا كبيرا بعد أحداث أكتوبر 1988 و بعد العشرية السوداء خاصة من سنة 1995 بعد الاستقرار الذي عرفته مؤسسات الدولة ، حيث ارتفع عددها من 86 جمعية سنة 1988 إلى 151 جمعية سنة 1990 ، ثم إلى أكثر من 600 جمعية سنة 1995 بعدما سجلت تراجعا سنة 1992 ، بسبب حل جميع الجمعيات التي لها علاقة بالجهة الإسلامية للإنقاذ ، و جميع الجمعيات ذات الطابع الديني ، ليصل عددها حسب تصريحات وزير الداخلية و الجماعات المحلية سنة 2009 إلى أكثر من 80 ألف جمعية².

أولا: مؤشرات تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر

- 1- الانفتاح السياسي و الاقتصادي أواخر الثمانيات.
- 2- فشل سياسات التوجيه الفوقي لبرامج التنمية المحلية بالجزائر
- 3- نمو الوعي الجماهيري و زيادة التأثيرات الخارجية³

ثانيا : الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري

لقد أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات و مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري ، ترسيخ مفاهيم الحرية و الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان ، تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها و دعم قدراتها و تطوير علاقاتها فيها بينها و تكيف طبيعتها روابطها

¹ محمود قرزيز، مرجع سابق.

² مرسى مشري ، مرجع سابق ، ص 06.

³ عبد السلام عبد اللاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق ، ص ص 65، 70، 73.

بالدولة . و مؤسساتها و ضبط إيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية ، فعلى أساس الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة المجتمعية و في قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين و العملية التنموية ¹ و بما أن مفهوم التنمية المحلية يهدف إلى إشراك جميع الفئات وأطراف المجتمع في إدارة التنمية المحلية ، و بما أنه عمليا لا يمكن استشارة جميع المواطنين في أن واحد ، فإنه يمكن الاستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع و المنظم في جمعيات و جمعيات المجتمع المدني ، و لا يقتصر مشاركة المجتمع على الدور الاستشاري فقط بل يمكن أن يترجم إلى المساهمة في إنجاز المشاريع الخدمائية و التنموية و الإشراف عليها و إدارتها ² و ذلك إذا توافرت لها جملة من الشروط و الآليات التي تدفعها إلى ممارسة وظائفها بفعالية ³ ووفرت لها الوسائل المادية و التقنية اللازمة و التأطير البشري ⁴.

¹ عبد السلام عبد اللاوي نفس المرجع ، ص 71

² مرسى مشري ، مرجع سابق ص 41، 42.

³ عبد السلام عبد اللاوي مرجع سابق ، ص 78

⁴ غزير محمد طاهر ، مرجع سابق ص 50.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مصطلحي المجتمع المدني و التنمية المحلية وواقعهما وطنيا أي في الجزائر، فالمجتمع المدني في الجزائر لم يعرف رواجاً إلا بعد إقرار التعددية السياسية أواخر الثمانينات و ذلك عبر القوانين و الدستور . كما قمنا بإبراز العلاقة بين التنمية المحلية و المجتمع المدني في الجزائر، ودور هذا الأخير في ترسيخ التنمية المحلية كما استخلصنا أن المجتمع المدني في الجزائر لا يمكنه أن يساهم في النهوض بالتنمية المحلية إلا لم تتوفر مجموعة من الشروط و الآليات التي تدفعه إلى ممارسة وظائفه بفعالية.

الفصل الثالث:

معوقات المجتمع المدني الجزائري،

و آليات تفعيله لتجسيد التنمية المحلية

تمهيد

تعرف الشبكة الجمعوية الجزائرية نمو عددي ضخم ، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التحديات للطلب الاجتماعي المنتظر منها. بالرغم من أنها تملك عناصر قوة تؤهلها للقيام بوظائفها، و تتمثل أساسا في العنصر القيادي المتكون من الشباب و النساء و الإطارات.

إضافة إلى قيم العمل الطوعي النابعة من قيم الإسلام و التقليدية في مجتمعنا، و للأسف فإنها لا تستغل كما يلزم عند معظم الجمعيات التي تعرف حالة سبات و حمول.

لذا لا يمكننا في هذا الفصل أن نتحدث عن الأبعاد الوظيفية للشبكة الجمعوية الجزائرية التي هي ضعيفة التأثير و التأثير، التي بالكاد يلاحظها المواطنون ، بل أغلبها غير فعالة، باستثناء الجمعيات النسوية و الثقافية الدينية ، العاملة في حقوق الإنسان و النقابية .

إذ من بين الجمعيات الوطنية و المحلية لا نجد سوف 2 من المجموع التي تنشط و تسعى إلى تحقيق أهدافها و خدمة الصالح العام حسب إحصائيات 2015.

و منه في هذا الفصل سنتطرق إلى عراقيل و مشاكل عدم فعالية المجتمع المدني، فمنها معوقات البيئة الداخلية ومعوقات البيئة الخارجية.

و على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنوط بها لتحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول: معوقات المجتمع المدني الجزائري

المطلب الأول: معوقات البيئة الخارجية

1- الأزمة الجزائرية

و يقصد بها الأزمة الأمنية التي أدت بالبلاد إلى حالة ألالستقرار، بدءا بأحداث أكتوبر 1988 و تبني الجزائر التعددية السياسية ، وفق مجريات عملية التحول الديمقراطي ما اضطر البلاد بالقيام بعدة اصلاحات اقتصادية ، المتمثلة في اقتصاد السوق و كان لهذه الإصلاحات انعكاسات جد سلبية على المجتمع الجزائري أدت إلى :

-إنهاء العمل بالقوانين: التي كانت تتضحى الوظيفة و منصب الشغل الدائم .

-تسريح العمال : مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير و بالتالي ارتفعت نسبة الفقر إلى 28٪ من مجموع السكان لسنة 1990 أي بمعدل 6 مليون و اتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية و بالتالي تدني مستوى المعيشة و ارتفاع الفقر و البطالة مهد لظهور أزمة أمنية ، اقتصادية سياسية و اجتماعية خانقة¹، و مع ازدياد غضب الشعب و انعدام الثقة إلى كل ما يرمز للدولة و عدم شرعية الدولة و الحزب الواحد في إخفاقاته المتتالية ، جعل الحركة الإسلامية على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ تستغل هذه النقطة لتعبئة الرأي العام، وفق ما يخدم مصالحها و إقناع الشعب أنها الأمل الوحيد للخروج من الأزمة، و بالتالي استطاعت استقطاب قاعدة شعبية كبيرة جعلها شباب، الذي حضيت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهلها للفوز ب 188 مقعد في الانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر 1991 وعلى أثر هذا الفوز، تخوفت العديد من الأحزاب السياسية و الجمعيات، من فوز الجبهة في الجولة الثانية ووصولها للسلطة².

¹ زبير، عروس، "المجتمع المدني: الأداة الرأي و الفقراء الجدد" كراسات، ع 53، 2000، ص 21.
² المنصف، وناس، " الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر : محاولة في قراءة إنتفاضة أكتوبر 1988 " في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.أوت 1999 ص،246.

قامت بعض الجمعيات برفض هذا الاحتمال ما أدى إلى صراع سياسي استوجب تدخل الجيش و توقيف المسار الانتخابي.

فقامت الدولة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الصحف و النقابات الموالية لها ومنع تسميات الجمعيات على أساس الإسلام، ما أدى بالجزائر الدخول في دوامة دموية سببها الحرب الأهلية و الأزمة الأمنية التي أثرت بشكل سلبي و مباشرة على التحركات الجمعوية بمختلف أنواعها ، و التي وجدت نفسها بين المطرقة و السندان بين الجماعات الإرهابية التي تستهدف المثقفين ، و بين الدولة التي قلصت هامش الحريات لدخولها حالة الطوارئ¹.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي أثرت على المجتمع و على الحركة الجمعوية بالجزائر بسبب تزامن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية ببدئ العمليات التخريبية للجماعات الإرهابية المسلحة، إذ خسرت الجزائر خلال سنة 1993 إلى 1997 نحو مليوني دولار أمريكي في قطاع الصناعة، و حوالي 3 ملايين دينار جزائري في قطاع النفط فتفاقمت الأزمة الاقتصادية و ارتفعت الأسعار بشكل مفاجئ خاصة في الموصلات بنسبة 4 ٪⁰ و الخبز بنسبة 75 ٪⁰ و الحليب 100 ٪⁰ في حين ارتفعت نسبة البطالة إلى 28 ٪⁰ منهم 70 ٪⁰ تقل أعمارهم عن 30 سنة منذ سنة 1996².

استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية سنة 1999 ، بعد مصادقة البرلمان و تركية الشعب لقانون الوثام المدني و المصالحة الوطنية ، أدى إلى تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و عادت ظهور الحركات الجمعوية من جديد للبروز على الساحة الوطنية كما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	1989	1990	1995	1999	2001	2002	2005	2007

¹ منصف وناس، مرجع سابق، ص 247

² إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة : دار الأمين للنشر و التوزيع ، 1997) ص 239

عدد الجمعيات	8100	15100	13500	54000	64000	70000	75000	80000
--------------	------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

جدول يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية الجزائرية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية الفرعية للجمعيات،

تقرير عن الإحصائيات السنوية للجمعيات الجزائرية 2007.

2- الاستقلالية الجمعوية

رغم ما تقدمه الدولة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني من دعم مادي، المتمثل في الإعانات المالية و منح المقرات و الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الاختصاص. إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية و تدريبية لإطارات الجمعيات. إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء " المجتمع المدني" تابعا لها ، من خلال الدعم المثالي التفضيلي الذي تقدمه الدولة للجمعيات على حساب الجمعيات الأخرى وفق معادلة الاقتراب و الابتعاد عن السلطة . و في هذا السياق تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل و الدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية التي تعتبر أكثر قربا من المشاكل التي يعاني منها المواطنون. هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس معظم مؤسسات المجتمع المدني خدمة لأغراض حزبية، مؤيدة للدولة.

و هذا ما أدى بالمجتمع المدني بالتخلي عن العديد من وظائفه المهمة و تحولت إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، و الخلط بين مفهوم العمل الجمعوي و العمل الحزبي بسبب حداثة التجربة

و عدم اكتمالها ¹.

¹ زبير، عروس، حوصلة و تقييم في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الآفاق. المركز الوطني للبحث الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية ، رقم 13، 2005، ص 136 .

و في قانون 06/12 ألزم المشرع الجمعيات بضرورة تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها إلى السلطات العمومية المختصة بعد 30 يوم التي تلي عقد الاجتماع أو الجمعية، و هذا يعد تدخلا غير مباشر في عمل الجمعيات و نشاطها، و يزيد من هيمنة الدولة على قطاع الجمعيات¹.

3- تهيش المجتمع المدني:

رغم ما نراه من تشجيع بشدة في الخطابات الرسمية السياسية لمؤسسات المجتمع المدني لكونه ضابط اجتماعي مهم و قاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي ، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، لكون المؤسسات الحكومية تعتمد استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها و قراراتها الهامة. و عليه فالدولة تقوم بتهيشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة .

و بالتالي فإن المجتمع المدني في الجزائر لا يلعب دور الوسيط بين الدولة و المجتمع إنما دور المهيمن عليه².

4- ظهور ظاهرة اللامبالاة

وذلك في الأوساط الاجتماعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية و لا حتى بالمشاركة فيها، إذ وصلت نسبتها إلى 5 %⁰ أما بنسبة للانخراط فهي مقدرة ب 2 %⁰ و هذا راجع إلى:

- أ- عدم القدرة على تحديد العنصر المتطوع و الذي يعتبر من العناصر الأساسية للعمل الجماعي.
- ب- انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة ، بالأخص الجمعيات و الأحزاب السياسية و التي لا تظهر إلا في المناسبات لترمي بعودها المعتادة، أدى إلى حدوث هوة بين الشعب خاصة فئة الشباب و بين مؤسسات الدولة¹.

¹ جهيدة شاوش إخوان ، مرجع سابق ص115.

² مليكة بوحيت ، " ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر ،دراسة في الخلفيات التفاعلات والأبعاد" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 1997)، ص 176 .

ج- غياب الدور الإعلامي الذي من شأنه تعزيز و إبراز دور و عمل هذه الجمعيات و تقريبها من المواطن ، الذي لا يدرك أهمية العمل الجماعي و دوره في ترقية المجتمعات ².

د- تبني أفكار المجتمع المدني لأفكار غربية و غريبة و محاولة تطبيقها عليه، بدل الاستثمار على العادات و التقاليد، و القيم الجزائرية وفق ما يخدم المصلحة العامة، و لا تساهم في حل مشاكله و مشاكل الشباب ³.

5- التوزيع الجغرافي للحركة الجمعوية في الجزائر: بحيث نلاحظ تركز الجمعيات في المدن

الكبرى و القريبة من العاصمة و في المدن دون الأرياف ، و ذلك راجع إلى قلة الوسائل و الإمكانيات المادية و ضعف بنية التعليم ⁴.

6- غياب الديمقراطية

يؤدي إلى فقدان الحرية ، و بالتالي تقييد النشاط الخاص ، يكون عاملا في تقلص مؤسسات المجتمع المدني ، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية ⁵.

7- العراقيل البيروقراطية : فالجهات الرسمية تتماطل في إجراءات التسجيل و الاعتماد ⁶.

8- الإطار القانوني

المتعلق بقانون الجمعيات 31/90 ، الذي جاءت بنوده على إفساح المجال لنشوء الجمعيات و انتشارها من حيث الكم، هذا ما أدى إلى إهمال الجانب الكيفي مع غياب مراقبة الدولة لأدائها و نتائج

¹ مليكة بوجيت، المرجع السابق ص 177.
² سلاف سالم، " دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011ص160
³ عيسى بن الأخضر، تجربة العمل الاجتماعي و التربوي لجمعية الإرشاد و الإصلاح إلا في الحركة الجمعوية في الجزائر : واقع و آفاق ع 53 (2000)، ص 44 .
⁴ راجع لعروسي " حول آفاق المجتمع المدني في الجزائر. ص 123 .
⁵ طاشمة بومدين " إصلاح الحكم و بناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر " ص 139 .
⁶ راجع لعروسي، مرجع سابق، ص121 .

عملها هذا ما أبقى هذه الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المالية ، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية و حصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الحكومة .

نظرا لكل هذا أجمعت معظم الجمعيات على أن قانون 31/90 يحتاج إلى تعديلات جوهرية، إضافة إلى تطبيق حصانة قانونية تحمي الجمعيات من التعسف الإداري، و جعل القاضي و حده المؤهل للقيام بإجراءات التعليق و الحل كما هو منصوص في القانون ، و ذلك للتحرر من القيود البيروقراطية التي تعيق من تفعيل أدائها¹.

في 2012/01/06 صدر القانون المتعلق بالجمعيات، يوحى هذا القانون على أنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90²، كان أكثر صرامة و تقييدا لحركة العمل الجمعي، في حين أنه كان يفترض أن تكون أكثر انفتاحا، بحيث سعى هذا القانون إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات و فرض رقابة مشددة على نشاطها و مواردها المالية ، و علاقتها بالأحزاب السياسية و مختلف الجمعيات الدولية، و هذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر.

فبالرغم من التعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا و ضعيفا و غالبا ما يتصف بالمناسباتية ، و هذا ما ساهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية³

المطلب الثاني: معوقات البيئة الداخلية: و هي العراقيل الكابحة للفعالية الوظيفية بمختلف

أنواعها و النابعة من الجمعيات في حد ذاتها و تتمثل في:

1- مصادر التمويل الذاتي

¹ عيد السلام عيد اللاوي ، مرجع سابق ص 47 .

² جبهة شاول إخوان، مرجع سابق، ص 113 .

³ نفس المرجع، ص 116 .

و يقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية للدولة¹، و عليه يرتبط منحى تزايد نشاط المنظمة طرديا بازدياد كمية الأموال المرصودة لها في إطار تنظيم قانوني.

إن المتبع للنصوص القانونية المنظمة لإنشاء جمعيات في الجزائر و خصوصا بنود قانون (ديسمبر 1990)، يلاحظ أن ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هذه المؤسسات و لا يعطي أي تسهيلات للحصول على الأموال ، و هذا ما يجعل منظمات المجتمع المدني حبيسة ماتمن عليه الدولة.

و بطريقة منهجية يمكن القول أن سياسة الدولة في هذا المجال تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة، يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

- تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة على رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع.

- الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع المدني.

- كما أن التمويل الذاتي و البعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا ، إذ غالبا ما نجد أن قيمة اشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100 دج إلى 200 دج للسنة ، و هذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيفا، و هو ما يؤثر على دور وظائف المجتمع المدني على أكمل وجه، و كذلك ما أثبتته الدراسات التي أجراها الإتحاد الأوروبي حول 20 جمعية جزائرية لسنة 1998 استنتى منها الجمعيات النسوية ، و الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان:

خضوع أنشطة الجمعية و كشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس "محاسبة يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة، وهذا

¹ عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر، واقع و آفاق " الفكر البرلماني، العدد 15 (2007): ص 153

بخلاف القانون 31/90 الذي يعطي الحق للجمعيات في الحصول على مساعدات مالية، حتى من عند الجمعيات الأجنبية، لكن شرط موافقة السلطات المعنية عليها، ففي الجانب المالي للجمعيات كان القانون 31/90 أكثر انفتاحا عن القانون 06/12 الذي يرى أن المساعدات من الجمعيات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية مرفوضة ما لم تكن في إطار التعاون والشراكة والتي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية الأجنبية والحكومة الجزائرية¹

2- غياب الثقافة السياسية: على خلاف الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد في إطار التجربة الغربية الليبرالية والتي كانت نتاج النضالات والتطورات السياسية الطويلة التي عرفت هذه المجتمعات والدول، فأصبحت المفاهيم كحقوق الإنسان والحريات العامة، احترام الرأي والرأي الآخر، خضوع الأقلية لحكم الأغلبية وغيرها من القيم، بمثابة أسس جوهرية تشكل إطار ثقافته السياسية، يجب احترامها والعمل على تجسيدها موضوعيا من طرف أي سلطة سياسية، كضمان حرية الفرد والمجتمع المدني في مواجهة السلطة الحاكمة، فكما يرى الباحث "عبد الله ركيبي" إن لدينا أفكار سياسية ولا نملك ثقافة سياسية، ويؤكد أن السياسة التي تفتقر إلى ثقافة وليس لها قناعات فكرية وفلسفية تمكنها من الذهاب بعيدا أملها الفشل² ثم إن العلاقة بين الثقافة والسياسة كانت دائما منذ "أرسطو" مروراً بالفلاسفة العرب إلى العصر الحديث متلاحمة.

فالتجربة السياسية لحكم الحزب الواحد بكل ما تتميز به من خصائص قلصت من هامش الحرية الفردية والجماعية، لأنها لم تشجع الفرد والمجتمع على اكتساب ثقافة تؤهله للدفاع عن القيم الديمقراطية الأساسية والتي تكفل بناء نظام حكم حافظ لحقوق الفرد والمجتمع.

فطبيعة السلوكات السياسية للنظام الجزائري بعد الاستقلال جعلت من الثقافة السياسية للفرد الجزائري ذات توجه واحد، فقد نتج عن هذه الممارسات هيمنة شاملة على جميع المجتمع المدني على أساس أنها وسائل

¹ زبير عروس، مرجع سابق، ص 24.

² جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص 115.

لتدعيم أركان النظام السياسي وإعادة إنتاج خطابه الإيديولوجي وترسيخ مبادئ والعمل على قبولها، مما خلف ثقافة سياسية ذات اتجاه وتوجه واحد لا يخدم إلا أهداف السلطة القائمة، ويقهر ويقمع الثقافة الأخرى لذا فقد أصبح البعض ينادي ويلج على ضرورة احترام الحقوق الثقافية للفرد فضلا عن إحترام¹ الحقوق السياسية المدنية، الاقتصادية والاجتماعية، لأنه أصبح من الضروري معرفة الدور الثقافي في تحديد أساس هوية كل فاعل اجتماعي، لأن، الأمر الجديد هو ضرورة إظهار أن هذا البعد يشكل عنصرا أساسيا بالنسبة لثقافة الديمقراطية باعتباره وسيلة الشعب لممارسة سيادته، فالحقوق الثقافية تسمح لوحدها بمعرفة أو تحديد مفهوم الجماعة بصفة واضحة ومرئية دون أن تنقص من مكانة الفرد عندما تضعه في مواجهة الآخرين، كما أن الهدف على الجماعات المختلفة والمتنوعة، هو أن اختلاف ثقافتها يشكل غنى المجتمعات المدنية والشعوب فغياب الثقافة السياسية في الأدبيات السياسية الجزائرية خاصة وان التطورات الأخيرة أكدت أن الإنسان الجزائري وصل إلى مستوى من الحرج مع المجتمع² والسلطة.

فهذه الأخيرة تراجعت وابتعدت عن واقع المجتمع، لا تعبر عنه و لا تقيم معه أي صلة من صلات التمثيل الشرعي، فالمثقف الجزائري أصبح دوره مقصورا في نطاق ضيق رغم أنه فاعل اجتماعي يستطيع من خلال الدفاع عن الحريات و اختيارات المجتمع المدني إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لذلك.

فإذا تحول المثقف من منزلة إلى مثقف فعل عضويا ملتحم مع أفراد شعبه قادر على تبني طموحات وقضايا مجتمعه المدني، لذا فإن الإجابة عن التساؤلات حول أسباب ضعف تطور الثقافة السياسية للفرد الجزائري، فإن ذلك يمر حتما عبر التطرق إلى عنصرين أساسيين.

أ- سلبية دور المثقف الجزائري أو الطبقة المثقفة الجزائرية وانعدام تأثيره في الحياة السياسية رغم انها عماد "المجتمع المدني"

¹ سلاف سالمى، مرجع سابق، ص164.

² نفس المرجع، ص165.

ب- ضعف تطور الوعي السياسي للفرد الجزائري¹

3- قصور الرؤيا والتخطيط الإستراتيجي(طويل المدى): بمعنى أن معظم الجمعيات ليس لديها رؤية مستقبلية واضحة في أذهانها وذلك نظرا للبرامج التي تخططها، كردود أفعال للمشكلات التي تقابلها، بحيث تضع خططا قصيرة المدى.

4- عجز قيادات المنظمات عن إدارة النزاعات والصراعات التي تتم داخلها بطريقة ديمقراطية²

4- تأزم المجتمع المدني وجمود النخبة التي تتولى قيادته، بحيث أنها عجزت عن تجنيد قوى المجتمع المدني، فيما يخص القضايا المطروحة، بالإضافة إلى عجز المشاركة داخل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، مما يجعل المجتمع المدني يبتعد كثيرا عن مهمته المتمثلة في البحث عن الحلول للمشاكل المطروحة³.

6- عدم وجود الكفاءة القيادية:

معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير، أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعية لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية، ولا حتى الثقافة الديمقراطية. وهنا نلاحظ أن الرئيس بحد ذاته متشبع بعقلية المهيمن على القرارات المتعلقة بالجمعية، إذ يعتبر أن باقي الأعضاء ما هم إلا موظفين إداريين قابلين للتهديد أو الطرد إذا ما خالفوا توجيهات الرئيس، وهنا نلاحظ استبداد معظم قادة الجمعيات وإن كان هذا الاستبداد يمارس بدرجات متفاوتة، وذلك حسب الصلاحيات والسلطات المخولة لهم.

¹ سلاف سالمى، مرجع سابق، ص، 166.

² مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، ط1(القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص101.

³ إسماعيل معراف، المجتمع المدني في العالم العربي، الأدوار والكواج، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، ع2 (2010): ص 285.

إن هذه الظاهرة هي من بين السلبيات التي ترسخت في أذهان المجتمع الجزائري، وعليه فمجتمعنا يحتاج إلى وقت أكبر حتى يستوعب الثقافة الديمقراطية ويطبقها¹ وهنا نجد أن هذه الجمعيات متناقضة مع نفسها إذ كيف تطالب الدولة بأن تكون واضحة وديمقراطية إذ لم تمتلك هي في حد ذاتها هذه المواصفات والدليل على ذلك جل الجمعيات الجزائرية تقوم على فكرة الرئيس هو إن معظم الجمعيات تزول بزوال الرئيس الذي أسسها، وفي العادة يكون السبب في هذا الزوال نتيجة لتصارع مصالح الرئيس الجمعية و الأعضاء المنتمين إليها، وهذا ما يؤدي إلى قلة الخبرة في التنظيمات المدنية بسبب عدم انتقال الخبرة من جيل إلى جيل آخر إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة الاجتماعية، والتي للأسف تربت عليها الأجيال الجزائرية بفعل النظام الاقتصادي الذي تحركه الندرة وحالة الاستقرار² وعليه فرغم مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الأزمة الأمنية والاقتصادية إلا أنها غير قادرة في الوقت الراهن على القضاء على مثل هذه الذهنيات المغروسة في عقول المجتمع الجزائري والذي ينتمي إليه كل قادة وأعضاء الجمعيات، حيث أن معظم الذين انظموا إلى مؤسسات المجتمع المدني يسعون لتحقيق منافعهم الخاصة قبل العامة، وجلهم يطمح إلى احتلال المناصب السياسية مستقبلاً³

خير دليل على ذلك هو ما حصل في الانتخابات التشريعية في 17 ماي 2007 حيث شهدت الساحة تسابق قيادات الجمعيات لكي يكون لهم حضور قوي في قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية 2007، وذلك تحت لواء الأحزاب أو الترشح في القوائم الحرة، إذ نجد على سبيل المثال في ولاية باتنة، لأن من تصدر قائمة حزب التضامن والتنمية" هو رئيس جمعية ثقافية، أما من ترأس قائمة حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" فهو رئيس جمعية محاربة الفقر، إضافة إلى الجمعيات النقابية والجمعيات الوطنية الكبرى مثل "أبناء الشهداء" والشبيبة الجزائرية والكشاف"

¹ فيروز حنيش، مرجع سابق، ص 80.

² سلاف سامي، مرجع سابق، ص 162.

³ سلاف سامي، مرجع سابق، ص 163.

يمكن إرجاع ظهور تفشي هذه الظواهر السلبية إلى عدم وجود القدوة الحسنة والمتمثلة في قادة الجمعيات، والذين من المفروض أنهم يسعون لحل مشاكل المجتمع¹ ومحاربة الظواهر الدخيلة عليه، ما أدى لانتقال هذه الظاهرة المرضية من أعلى الهرم "القائد" إلى قاعدته أي "الأعضاء"، الذين يسعون بدورهم إلى تحقيق مصالحهم متناسين في ذلك الأهداف التي أسست من أجلها الجمعية والمشاكل المجتمعة التي تزداد تراكما يوم بعد يوم وذلك لغياب الضابط الاجتماعي و المتمثل أصلا في مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فقد أصبحت معظم الجمعيات تشكل شبكات لاستغلال وتبديد أموال العامة، وذلك لسوء التسيير والتخطيط والتقدير من طرف رؤساء الجمعية، وضعف واضح في وضع البرامج وتحديد المشاريع، إضافة لانتشار روح الانتهازية في البيئة الداخلية للجمعيات.

قد عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن هذه الوضعية بقوله: هناك بعض الجمعيات أصبحت تتصرف كقواعد تجارية، تستجيب لمصالح غير التي وجدت من أجلها أصلا² إذا كانت بعض الجمعيات الدينية و التي من المفروض أن يمتاز أعضائها بالأمانة والصدق، تعمل من أجل مصالحها الخاصة، فماذا عسانا نقول عن الجمعيات الأخرى؟ إذ نجد أن 166 جمعية دينية حلت من أجل الاختلاس و159 حلت بسبب الإهمال و66 بحجة الخروج عن الهدف والاختصاص.

عليه ونظرا للاستعمال غير العقلاني للمال العام وتبديده من طرف هذه الجمعية وللضجة الإعلامية حول هذا الموضوع، قامت الدولة بتقليص حجم الدعم المالي الموجه للنشاط الجمعوي، في انتظار سن قانون جديد والذي سيحدد ميكانيزمات رقابية تكون أكثر صرامة فيما يخص عملية إنفاق المال

¹ فيروز حنيش، مرجع سابق، ص.84.

² عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص.101.

العام وعليه، فقد قدمت المساعدات المالية للجمعيات القادرة تنظيمًا وبشريًا على تنفيذ مشاريع البرامج التعاقدية وبذلك نزل عدد الجمعيات المستفيدة من 82.75 سنة 1994 إلى 20.68 سنة 1999¹

7- غياب المحاسبة والمراقبة: بمعنى المسؤولين لا يخضعون للمحاسبة والمراقبة عن إدارتهم للموارد العامة.

8- غياب الشفافية: بمعنى عدم إفصاح المجال أما الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية، هذا يؤدي إلى عدم اتخاذ القرارات الصالحة

9- العجز عن إقامة جسور من التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها، بسبب لغة المصالح التي تسيطر على سلوكياتها، وأيضًا لغلبة التنافس والصراع على توجهاتها، مما يحرمها من تكوين جماعات ضاغطة ومؤثرة على أجهزة صنع القرار السياسي²

10- خاصية التجانس التي وضعها "صامويل هنتغتون" والتي لا توجد في الجزائر، بحيث تنسم كثير من مؤسسات المجتمع المدني بعدم التجانس، إذ كثيرًا ما تنشأ صراعات داخل مجالس النقابات، المنتديات، الجماعات واللجان المركزية للأحزاب وكثير ما تكون هذه الصراعات لأسباب شخصية، وتتمثل هذه الصراعات التي غالبًا ما تنتهي بإزاحة أحد الأجنحة المتنافسة وانفراد الآخر بالسيطرة عائق أمام المؤسسات وقد تستمر هذه الصراعات طويلاً بصورة يتوقف معها تماماً نشاط المؤسسة.

11- غياب المساءلة الأفقية: مساءلة أعضاء المنظمة، الرئيس من أين لك هذا؟ بمعنى أن لهم الحق في معرفة من أين أتى بكل ما يملكه لكن عند تطبيق هذا الواقع فلا وجود له.

12- عدم الاستجابة للمطالب ونقص به عدم الاكتراث لتحقيق حاجيات ومطالب الأعضاء.

¹ عبد الله تركماني، "المجتمع المدني في العلم العربي: الواقع والمعوقات والآفاق"، تم تصفح الموقع يوم 2015/11/22 على الساعة 12:20 www.ahwar.org/debat/shon.art.asp?ad=169901

² عبد الله تركماني، نفس المرجع.

13- انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكاله وأنواعه الذي يعتبر كمعرقل لسير ونجاح عمل المنظمة¹ ومن خلال ما تم استعراضه من خلال المعوقات الخارجية والداخلية التي يعاني منها المجتمع المدني الجزائري نستنتج أنها السبب في قصور المجتمع المدني في تحقيق أهدافه وغاياته²

المبحث الثاني : آليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

نظرا لكثرة الصعوبات التي يعاني منها المجتمع المدني في أداء و طائفه بغية النهوض بالتنمية المحلية و المساهمة في تفعيلها .نقترح مجموعة من الأسس و الأدوات التي تعمل على نموه و تدعيمه ليتمكن من تحقيق أهدافه و التي سنتطرق إليها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أسس المجتمع المدني

أ- الأساس السياسي: و يقصد به الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها و آرائها بطريقة سلمية و منظمة، و تعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتنامي و تقوية المجتمع المدني³ .

إن التحول الديمقراطي لا يتحقق بمجرد التصويت على القوانين أو التوقيع على مراسيم تبيح التعددية، و تسمح بتنظيم انتخابات تعددية، بل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله.

إن حرية التعدد السياسي و الفكري ، و حرية إقامة المؤسسات المجتمعية و احترام السلطة¹ و الرقابة السياسية ، توفر بعض الضمانات لاحترام حقوق و حريات المواطنين كلها تعمل على تقوية مؤسسات

¹ إسماعيل معراف، "مرجع سابق، ص286.

² محمد صيفي الدين خربوش، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص721.

³ حسين توفيق إبراهيم " بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية " (ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: " المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية " ، بيروت، 1192) ص 698.

المجتمع المدني ، و هو بدوره يعمل على تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم ، فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها و مؤسساتها و علاقاتها.

-تصفية المجتمع المدني الجزائري من بعض مكوناته الانتهازية ، و غير الديمقراطية ، التي تؤثر بممارستها تلك على مسار التحول الديمقراطي بشكل عام².

ب- الأساس القانوني: تجسده الدولة و يمثل الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق و الحريات بين مختلف المواطنين ، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية ، و هكذا فالمجتمع المدني يتمثل فيه الفرد، كما الجماعة إلى تنظيم معين و قواعد معينة ، و هو إطار للمواطنة و الحريات و القانون³ .

- إن الفساد أكبر مشكلة تعرقل تطور و تقدم المجتمع ، لذا فمكافحته و الحد من انتشاره، هو واجب و مسؤولية الجميع، بدءا من المؤسسة الدستورية التي عليها أن تضع الآليات التشريعية اللازمة لمكافحتها، إلى تفعيل دور المجتمع المدني و الجهاز الأمني في الرقابة و المحاسبة ، فترك ظاهرة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال ما إستدعى تدخل و مساعدة من المجتمع المدني الذي يعد أهم آليات مكافحة الفساد⁴ .

- يتضمن الإطار القانوني هذا مبادئ و قواعد قانونية تسمح بتفعيل المجتمع المدني و إعطائه الضمانات اللازمة لحركته و نشاطاته.

- المساهمة و المشاركة بشكل إيجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تمكن العمل الجماعي من النشاط بشكل حر ، و بعيدا عن ضغوط النخبة الحاكمة في الجزائر⁵.

¹ الطاهر بلعور، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي "، مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة، 10 (2006) : ص 129.

² منير مباركية، " علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر " ص 423.

³ حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق ، ص 699.

⁴ عبد السلام عيد اللاوي، " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر "، مرجع سابق، ص 95.

⁵ صالح زيان، مداخلة بعنوان: "تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر " قسم العلوم السياسية جامعة دس ، ص 13

- إن وجود منظومة قانونية قوية فوق الجميع تعمل على خلق دولة القانون و المؤسسات و بالتالي تكون صمام أمان للمجتمع و الدولة . فهي تنظم العلاقة بينهما ، و لا تسمح بإشاعة مناخ و فلسفة علاقات سياسية مجتمعة تدفع المجتمع المدني إلى مواجهة مع الدولة ¹ .

- إعادة النظر في الأطر القانونية و المؤسسية بحيث يتم التخلص و لو تدريجيا من حالة الطوارئ المعمول بها ، مع وضع حد للفساد الإداري، السياسي لأن هذا الأخير يعتبر بمثابة السوس الذي ينخر في مؤسسات الدولة و المجتمع ² .

ج- الأساس الاقتصادي و الاجتماعي: و يتضمن معنى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك استنادا إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص، والمبادرات الفردية ³ .

- إن ما حدث إبان سياسة الانفتاح و إعطاء المبادرة للقطاع الخاص كان في حقيقته تحولا في وظيفة الدولة اقتصاديا أو اجتماعيا.

فبعد أن كانت الدولة هي الأداة الإستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادي و عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج الاجتماعي، أي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستقلة، أصبحت الدولة أداة الرأسمال الدولي و المحلي و تبديده ، بل و في نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها و تبديدها ، فإن فهم الأشكال المشوهة للمجتمع المدني من خلال النظر إلى الأمر في ساقه الصحيح، و هو البدء من المدخل أو المرتكز الاقتصادي ، الاجتماعي ، بمعنى أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

المحتجز لا يمكن إلا أن يولد ديمقراطية محتجزة النمو، و من ثم مجتمعا مدنيا محتجزا الاكتمال. أما نهاية هذه الإحتجازات فهي أشكال ديكتاتورية منمقة ⁴ و عليه فالمطلوب هو الإستناد إلى نظام إقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص و المبادرات الفردية ، و يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية

¹ الطاهر بلعير ، مرجع سابق ، ص 130.

² حسين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق ص 714 .

³ نفس المرجع، ص 697 .

⁴ بلال موزاي ، مرجع سابق ، ص ، 17-177 .

بعيدا عن الدولة ، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الإقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة و القيام ببعض المشروعات و الصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها ، و ذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة ¹.

تفعيل دور الجمعيات الأهلية ذات النشاط الأمني إن وجدت ، أو تأسيسها مثلا : جمعية مكافحة المخدرات ، جمعية معالجة مدمني المواد المخدرة ، و التي يشارك فيها الأهالي من خلال لجان مترابطة تلتقي بصفة دورية لمناقشة المشكلات الأمنية المحلية ، و إقتراح الحلول و توزيع الأدوار على مستوى الحي المتواجدة فيه ²

- أن يتمتع المجتمع المدني بالحرية التي تمثل ركيزة أساسية في بنائه كحرية الرأي و التجمع، و النشاط و المشاركة ³

- دعم مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع و الخدمات كأحد أهم مقتضيات التنمية المستدامة ⁴ .

- التأكيد على ضرورة تربية و تنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي ، و العمل الجماعي ، و هذا يقف على دوره الأسرة و المدرسة في تنمية قيم الإحترام و الحوار السلمي بدل العنف ⁵.

د-الأساس الثقافي و الإيديولوجي: يتضمن منظومة الأفكار و القيم و الاتجاهات الموجودة في المجتمعات ، و إحدى المسائل الهامة المرتبطة بعملية بناء المجتمع المدني، تتمثل في كيفية إعادة إرساء مضامين الثقافة السياسية ، بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة و الولاء و الانتماء، و في هذا الإطار يبرز

¹ حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق ص 697.

² أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، " دور مؤسسات المجتمع في منع الجريمة

" ثم تصفح الموقع يوم : 2015/12/02 على الساعة 17:30 .. www.Policemc.gor.bh/.../634397740330358745.pdf .

³ فؤاد أبركان ، مداخلة بعنوان : " المجتمع المدني في الجزائر ..بين الخطاب و المحاسبة"، مرجع سابق.

⁴ صالح زيان، مرجع سابق، ص 13.

⁵ رابح لعروسي " آفاق المجتمع المدني في الجزائر " مرجع سابق، ص 136.

الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه السياسات الثقافية والإعلامية و التربوية ، فهذه السياسات الركائز الأساسية للمساهمة في بناء ديمقراطية داخل المجتمع، الأسرة ، المدرسة و النقابةإلخ. و بذلك

يجب إعادة النظر في هذه السياسات بالشكل الذي يدعم من عملية بناء المجتمع المدني¹

- المساهمة في تفعيل المجتمع المدني على المستوى المحلي لتحقيق فوائد إضافية ، ومنها الإستعانة بالمواطنين لتحقيق أهداف معينة ، و مثال عن هذا تجربة " جمعية إقرأ " التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر².

- خلق الشراكة بين الخبراء و مؤسسات المجتمع المدني ، تنظيم دورات و ندوات تعمل على تطوير الثقافة التنظيمية في الجزائر و دعم أسرار الحوار و النقاش الإيجابي من أجل تطوير المفهوم الديمقراطي داخل هذه المؤسسات³.

- و بناءا على ما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي ، أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية و مبادئها فالعقبة الأساسية التي تعترض تطور قوى المجتمع المدني و مؤسساته ، ليست سوى شيوع ثقافة الخضوع و التبعية و هيمنتها على محمل علاقات الحكم و السلطة⁴.

المطلب الثاني : آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة و في الجزائر على وجه الخصوص يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية المحلية و ذلك من خلال الخطوات التالية :

¹ حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق ، ص 711

² صالح زباني، مرجع سابق ، ص 9.

³ سمية عطاء الله ، " دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي و إرساء الحكم الراشد" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ، 2014 ، ص 101.

⁴ بلال موزاي ، مرجع سابق، ص 178

1- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية ، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين و عليه ، فإن الحد و التخفيف من سيطرة الدولة و تغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، و محاولة احتوائها لمجاليه ، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ¹ ستشهد لا محالة تنامي قوى و فاعلين اجتماعيين جدد ، لهذا على الدولة إلزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة و العمل على إشراكها في إتخاذ القرارات بدل العمل الإستشاري الشكلي، و التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها تركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون و يضمن السير الحسن للنظام العام ² .

2- الاستعانة بخبرات المنظما:

المجال.

3- وضع تصنيف محدد للمهام و المسؤوليات و الصلاحيات للعاملين و القياديين في تلك المنظمات ³.

4- تكثيف عمل الجمعيات و التنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها ، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

5- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجماعي و الاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له ، و هذا الدور تجند له وسائل الإعلام و الاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجماعي و نشاط الجمعيات من خلال

¹ زكية رانجة، دراسة فعالية المجتمع المدني في الجزائر في تعزيز ثقافة الدولي الإنساني ، جامعة الجزائر 3 ، 2014 ص 15، 16.

² نفس المرجع، ص 17.

³ محمود قرزيز مرجع سابق، ص 13.

البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات و أهدافها و عملها بجدية ، بعيدا عن المساومات السياسية و الشخصية¹.

6- عقلنة استعمال قوة منظمات المجتمع المدني كقوة ضاغطة في العملية السياسية على المستوى المحلي ، عوض أن تكون ورقة تتجاذبها الأطراف في كل موعد انتخابي ، و التكثر من أجل التحكم في هذه القوة و استعمالها في الضغط على الفواعل السياسية من أجل اكتساب مكانة مع صانعي القرار و بالتالي ، الدفاع عن مصالح و مطالب هذه المنظمات بالشكل الذي يكفل لها العمل تحت أقل قدر من الضغط و التوجيه².

7- توفير بيئة ثقافية و اجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية و إبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها شكل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة و تحديد مداها بإعادة تركيب لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي " الدولة " " المجتمع المدني " بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي و تحديد الخطاب الثقافي للإصلاح و دعمه و تفعيله و ترسيخ دائرته ، فمن المهم التركيز على ثقافة التطور، و المفهوم يشير إلى قيم و اتجاهات و سلوكيات محفزة للعمل التطوعي المنظم و يتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية³.

8- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي و تأكيده ، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني ، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد و المواطنين ، كحق اختيار الحكام ، حرية التعبير و حق الاجتماع⁴.

¹ مرسى مشري، مرجع سابق ص16.

² سفيان ريميلوي، مرجع سابق ص 153.

³ عيد السلام عيد اللاوي، مرجع سابق، ص 82.

⁴ مرسى مشري ، مرجع سابق ، ص 16 .

خلاصة الفصل :

نستخلص مما سبق أنه رغم محاولات منظمات المجتمع المدني و جهودها المبذولة من أجل تجاوز مختلف العراقيل التي تواجهها، و ذلك من خلال آليات و حلول مقترحة من أجل المساهمة في النهوض بعملية التنمية المحلية ، إلا أنها لا تزال تقف حاجزا أمام المجتمع المدني ، ما أدى إلى عدم أدائه لوظائفه بفعالية. يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني تحاول ترسيخ تنمية محلية إلا أنها إذا ما قامت بتطبيق الآليات و المعايير التي تطرقنا إليها سابقا ، يمكن أن تضطلع بمهامها و منها ترسيخ التنمية المحلية و النهوض بها.



خاتمة

الخاتمة:

المجتمع المدني من الركائز المساهمة في ترشيد العملية التنموية كونه يشكل جملة وصل بين المجتمع والدولة، وأداة لتفعيل المشاركة السياسية و الاجتماعية غير أن الدراسة التي قمنا بها قد سمحت لنا بالوقوف عند حقيقة هذا الإطار الذي يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، قلصت من درجة فاعليته في المساهمة في التنمية، وان توسع دور الدولة بشكل كبير في جميع المجالات، ساهم في عدم تمكن المجتمع المدني في أداء وظيفته التحميمية بين المجتمع والدولة، الأمر الذي أدى إلى ضعف قنوات المشاركة والشفافية والمشاركة والمساءلة وانتشار الفساد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لاحظنا من خلال دراستنا، انه بالرغم من أن سياسات الدولة تتجه إلى تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال إشراكه في كثير من الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية. إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية، وذلك رغم التحولات التي عرفت الجزائر منذ عشرين سنة لا يزال دور المجتمع المدني مستغلا وفق أجندات وسياسات الدولة. إضافة للدولة، يستغل المجتمع المدني في الجزائر من قبل الأحزاب التي غالبا ما يرتبط قياداتها بفاعلية المجتمع المدني.

هذه الأوضاع دفعت المسؤولين المركزيين للتفكير في مخاطر الانسداد وفقدان الثقة بين المواطن و مسؤوليه محليا، والعمل على دعم مسار التنمية المحلية عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، وفتح المجال أمام مؤسساته للمشاركة في صنع السياسات العامة ومراقبتها. ولضمان فعالية نجاح مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، لابد من تكريس مبادئ الحكم الرشيد، لكسب ثقة المواطن، واهتمام الدولة أكثر بالمجتمع المدني بشكل فعلي وحقيقي.

لذا يجب عليها إعادة النظر في القوانين الخاصة بعمل المجتمع المدني خاصة القانون الأخير 06/12 الذي قيد من نشاطه واستقلاليته ومنه نستنتج في دراستنا هذه أن المجتمع المدني الجزائري يساهم في شقه المتعلق بالجمعيات بالتنمية المحلية من خلال العمل التطوعي في المجال التضامني ويبقى هشا في مجال تحقيق تنمية اقتصادية محلية ووطنية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية

- 1- أبو السيف ، عاطف المجتمع المدني الدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني . ط.1. الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع 2005.
- 2- أهريبرغ ، جون . المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة . ط. 1 بيروت : مركز دار سات الوحدة العربية، 2008.
- 3- الجحاني ، الحبيب . المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، ط.1. الأردن : منتدى الفكر العربي ، 2006.
- 4- الغيلاني ، محمد. المجتمع المدني : حججه، مفارقاته و مصائره. ط.1. لبنان : دار الهادي للطباعة و النشر ، 2004.
- 5- الالصوراني، غازي. تطور مفهوم المجتمع المدني و أزمة المجتمع العربي ط.1. غزة : مركز الدراسات الغد العربي ، 2004.
- 6- السنوسي ، صالح. إشكالية المجتمع المدني العربي - العصبية و السلطة و الغرب. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.
- 7- السمالوطي ، نبيل . علم إجتماع التنمية ، دراسة في إجتماعيات العالم الثالث. ط.2. 1978.
- 8- الرياشي ، سليمان و آخرون . الأزمة الجزائرية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 9- العبيدي ، إكرم عبد النبي . الإدارة و التنمية في ليبيا . بنغازي: جامعة قار يونس ، 1995 .
- 10- الحندي ، مصطفى . الإدارة المحلية و إستراتيجياتها . مصر : منشأة المعارف ، 1987

-
- 11- الهواري ، عادل مختاري . التغيير الإجتماعي و التنمية في الوطن العربي.الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1993.
- 12- براوي ، محمد أحمد. دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية .مطبعة زان ، 2007.
- 13- اللوزي ، موسى . التنمية الإدارية . ط.2 . القاهرة : دار وائل للنشر و الطباعة و التوزيع ، 2012 .
- 14- جوهري ، عبد الهادي و آخرون . دراسات في التنمية الاجتماعية الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2004.
- 15- حجاب ، محمد منير - الإعلام و التنمية الشاملة . القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2000.
- 16- حلاوة ، جمال وعلي ، صالح . مدخل إلى علم التنمية .1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2010.
- 17- حسني ، محمود حسن مترجما ، التنمية الإقتصادية ، السعودية دار المريخ ، 2000.
- 18- رشيد ، أحمد . التنمية المحلية . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1986.
- 19- رشيد ، أحمد . إدارة التنمية و الإصلاح الإداري، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1974.
- 20- سعد الله ، أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي. ط.1. بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1998.
- 21- شهبوب ، مسعود. أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1986.
- 22- علام ، سعد طه. التنميةو الدولة. القاهرة : دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية ، 2004.
- 23- على ، ليلة . المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة و حقوق الإنسان . ط.1. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.

- 24- عوجة ، علي. الإعلام و قضايا التنمية . ط.2. القاهرة : علم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة ،2000.
- 25- عبد الله ، محمد عبد الرحمان ، أحمد مصطفى مريم علم المجتمعات الجديدة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
- 26- قباري، محمد اسماعيل، علم الاجتماعي السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- 27- قاسم، مصطفى. التعليم والمواطنة، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية. ط.1. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2006.
- 28- كامل، محمد ثامر. المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي. ط.1. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.
- 29- مدحت، محمود ابو النصر. ادارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة. مصر الجديدة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2007.
- 30- محمود، منال طلعت.الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
- 31- ناجي، عبد النور. النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية. الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

ب- الكتب باللغة الفرنسية

1- C. Weaver, le développement par le bas vers une doctrine de développement territoriale. éd. litec, 1988.

2- Griffer, xavier, territoires de France économique sociaux de la décentralisation. Ed, economica. Paris 1984.

2- المقالات

1- بلعير الطاهر. "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي". مجلة العلوم الانسانية، 10، بسكرة، (2006).

2- بن الاخضر، عيسى. "تجربة العمل الاجتماعي والتربوي لجمعية الارشاد والاصلاح في الحركة الجمعوية في الجزائر: واقع وافاق 53. (2000).

3- حابي، عبد الناصر. "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: واقع وافاق" الفكر البرلماني 15 (2007).

4- خشيم، مصطفى عبد الله ابو القاسم "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق" دراسات 24.

5- شريفي، احمد "تجربة التنمية المحلية في الجزائر" مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. 19 (2008)

6- عروس، زبير. "المجتمع المدني: الأداة، الرأي والفقراء الجدد" كراسات 53. (200).

7- عبد الفتاح، نبيل. "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات" مجلة السياسة الدولية 108، (1992).

8- غريبي، أحمد. "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر" مجلة البحوث والدراسات العلمية 04 (2010).

9- فاضل، محمود عباس. "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق" الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان (203، 2005).

10- كاسر ، المنصور، "التنمية الحقيقية و الأبعاد" مجلة الرائد العربي (1994).

- 11- لعروسي، رابح"أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر" مجلة النهضة 02، (2009).
- 12- معارف، إسماعيل. "المجتمع المدني العربي، الأدوار و الكوابح" المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية 02، (2010).
- 13- ملاوي، أحمد ابراهيم، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 02، (2008).
- 14- ناجي، عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: تجربة البلدية الجزائرية". النهضة 04، (2009) 3.

3- الملتقيات والندوات

- 1- أبركان، فؤاد: المجتمع المدني في الجزائر.....بين الخطاب والممارسة" ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: "المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر"، الجزائر.
- 2- ابراهيم، حسين توفيق. "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية". ورقت بحث قدمت الى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية" ن بيروت، 1992.
- 3- زيانني صالح، "مداخلة بعنوان: "تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر"، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.
- 4- الطاهر، حسن كمال. "الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق التنمية" ورقة بحث قدمت في أوت 2007.
- 5- عيسات العربي وبرايمي، حياة"دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية: المنطقة الصناعية ببرج بوعريج نموذجا"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر"، جامعة الجزائر 3، 2008.

6- فلاح، صالح"مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول، حول: "تمويل التنمية المحلية" 2008.

7- مشري، مرسى، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر"، الجزائر، 2008.

4- الصحف

- حميطوش، سمير: "تسليم 3110 اعتماد جمعية منذ 2002" جريدة الجزائر نيوز، 12 ماي 2004.

5- مواقع الانترنت

* خنفري، خيضر، "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية" تم تصفح الموقع يوم: 12 أبريل 2015، على الساعة 13:00

www.univ.chlef.d2/uhbc/seminaires-2008/d2cembre,2008/com-dic2008pdf

• سليمان، احمد ابراهيم مصطفى. "دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة" تم تصفح الموقع يوم 2015/12/02، على الساعة 17:30

www.policenc.gor.bh/.../634397740330358745.pdf

• تركماني، عبد الله، "المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع والمعوقات والافاق" تم تصفح الموقع

يوم: 2015/11/22، على الساعة 12:20.

www.ahwar.org/debat/show.art.asd=169901

www.annasonline.com

تم تصفح الموقع في: 2016/01/13 على الساعة: 11:30.

6- الوثائق الرسمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 31/90. مؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1411 الموافق ل 4 ديسمبر سنة 1990، المتعلق بالجمعيات.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 06/12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات.

7- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- عبد اللاوي عبد السلام "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولاية مسيلة وبرج بوعريج"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2010/2011)

2- بوشوخ هاجر "دور المجتمع المدني في رسم السياسة الإعلامية -الجزائر سنة 2025" (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013)

3- بياضي، محي الدين "المجتمع المدني في دول المغرب ودوره في التنمية السياسية" (مذكرة ماجستير في الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2012)

4- بوضويرة، عبد الله "الحركة الجموعية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب" (رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010/2011)

5- عمارة ليلي. "دور المجتمع المدني في التنمية السياسية" (مذكرة ماستر في السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر. 2012/2013)

6- خنفري، خيضر. "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق" (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 1993).

7- مجبور فازية، عبّيش فازية. "الإعلام الجوّاري ودوره في التنمية المحلية"، (مذكرة تخرج في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2011)

- 8- قرزيز، محمود و يحيوي، مريم. " دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير". (مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة)
- 9- عماري، عمار. "إشكالية التنمية المستدامة وأبعاده" (مذكرة في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008).
- 10- خلادي، سومية. "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة الجماعات المحلية بالجزائر". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013)
- 11- جياي، سميرة. "الحكمة الجيدة والتنمية المحلية". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية، مكناس، 2010).
- 12- عطاء الله، سميرة. "دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وارساء الحكم الرشيد". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014).
- 13- بوجيت مليكة. "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والابعاد". (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997)
- 14- بن عودة، العربي، "اسهال وسائل الاعلام في ترقية المجتمع المدني: دراسة التجربة الجزائرية"، (مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006).
- 15- بولافة، حدة، " واقع المجتمع المدني الجزائري أبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال". (مذكرة ماجستير).
- 16- رميلوي، سفيان. "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010)

-
- 17- شاوش إخوان، جهيدة. "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعية مدنية بسكرة أنموذجاً". (مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة، 2015/2014).
- 18- سالمى سلاف، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية- الجزائر دراسة حالة." (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010).
- 19- قرقاح، ابتسام. "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر" (رسالة ماجستير، سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011)

قائمة الجداول والأشكال:

الصفحة	الموضوع
52	الجدول رقم (1): تطور عدد الجمعيات ذات الطابع الوطني من سنة 1987 حتى جويلية 2000
53	الجدول رقم (2): يبين التطور المتزايد للجمعيات
54	الجدول رقم (3): العدد الإجمالي للجمعيات الوطنية والمحلية
54	الجدول رقم (4): احصاء الجمعيات الوطنية المعتمدة 2012
56	الجدول رقم (5): يوضح عدد الجمعيات في كل ولاية
59	دائرة بيانية: توضح احصاء الجمعيات المحلية المعتمدة

أ.....	مقدمة.....
1.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....
2.....	المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه.....
2.....	المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.....
6.....	المطلب الثاني: نشأة المجتمع المدني.....
12.....	المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني.....
14.....	المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني.....
15.....	المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.....
15.....	المطلب الأول: مفهوم التنمية والمفاهيم المتشابهة.....
22.....	المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية.....
32.....	الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.....
32.....	المبحث الأول: السيرورة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري.....
32.....	المطلب الأول: المجتمع المدني أثناء الاستعمار.....
36.....	المطلب الثاني: المجتمع المدني بعد الاستقلال.....
38.....	المطلب الثالث: مرحلة التعددية السياسية.....
69.....	المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر.....
69.....	المطلب الأول: تعريف وأسس التنمية المحلية في الجزائر.....
71.....	المطلب الثاني: محاور السياسة التنموية المحلية في الجزائر.....
73.....	المطلب الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر.....

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية في الجزائر.....	74
المطلب الأول: أهميته المجتمع المدني في ترسيخ التنمية المحلية.....	75
المطلب الثاني: المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية.....	76
الفصل الثالث: معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله لتجسيد التنمية المحلية..	80
المبحث الأول: معوقات المجتمع المدني الجزائري.....	81
المطلب الأول معوقات البيئة الخارجية.....	81
المطلب الثاني: معوقات البيئة الداخلية.....	87
المبحث الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.....	94
المطلب الأول: أسس المجتمع المدني.....	95
المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.....	99
خاتمة.....	103
قائمة المراجع.....	105
الملاحق.....	114
قائمة الجداول والأشكال.....	134
الفهرس.....	135